

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤١٣**

الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد الحسن واتارا	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد شولغين نيوني
	الصين	السيد ما جاو شو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو أنغوي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة كاغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ عليه

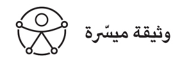
التعمير بعد انتهاء النزاع، والسلام والأمن والاستقرار

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2018/1063)

1841378 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

تأبين فخامة السيد جورج هيربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أتقدم بخالص التعازي إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في وفاة السيد جورج هيربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة. لقد توفي الرئيس بوش بعد حياة مهنية طويلة ومتميزة في خدمة بلده، بما في ذلك بصفته الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، حيث ترأس مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٧٢.

وباسم المجلس، أدعو جميع الحاضرين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة، حدادا على الرئيس بوش.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ عليه

التعمير بعد انتهاء النزاع، والسلام والأمن والاستقرار

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2018/1063)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي بوركينا فاسو ورواندا والسنغال واليابان.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد بول روبرت تييندريبيوغو، الوزير المعني بشؤون التكامل الأفريقي ومواطني بوركينا فاسو المقيمين في الخارج.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1063، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالفرنسية*): أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس الحسن واتارا، وأشكر في نفس الوقت كوت ديفوار على استخدام رئاستها لمجلس الأمن لاقتراح موضوع اليوم الذي يؤكد على الروابط بين التنمية الاقتصادية المستدامة والسلام والأمن.

وتبين تجربة كوت ديفوار نفسها، وهي تمضي قدما على طريق بناء السلام والتنمية، أن السلام والتنمية كل لا يتجزأ. بالإضافة إلى ذلك، فإن كوت ديفوار التي استضافت إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أراضيها، يمكنها أن تقدم إسهاما قيما وأن تتقاسم تجربتها مع عمليات السلام الجارية في غيرها من البلدان حول العالم. ومما لا شك فيه أن هذه الوقائع تشهد على النتائج التي يمكننا أن نحققها إذا عملنا معا. وهذه هي روح مبادرتي: العمل من أجل حفظ السلام.

وفي الأجل الطويل، وفي ضوء الأزمات الحادة والطويلة الأمد التي تهز العالم اليوم، من الواضح أن تكاليف الطريقة الرئيسية

للاستجابة للأزمات باهظة جدا بشريا وماليا. ولهذا السبب أنا حريص جدا على إعادة تركيز الأنشطة التي نضطلع بها على المنع وإعادة التوازن لعملنا في مجال السلم والأمن الدوليين، وتنسيق أنشطتنا على نطاق الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ولا يمكن إحلال السلام المستدام بدون تحقيق التنمية، والسلام المستدام أمر لا غنى عنه من أجل الحفاظ على المكاسب الإنمائية. واستنادا إلى هذه الملاحظة، أود أن أتشاطر أربع رسائل رئيسية مع مجلس الأمن اليوم.

أولا، يجب علينا اتباع نهج شامل. وهذا النهج يعني أساسا أن نكافح هذه العوامل الكامنة لعدم الاستقرار مثل أوجه عدم المساواة، وتغير المناخ، والتنافس على الموارد، والفساد، والجريمة العابرة للحدود. كما يتطلب وعيا حقيقيا بأن الاستثمار في الخدمات الأساسية، والتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي استثمار في السلام. وأخيرا، فإنه يتطلب تحسين تكييف وجود الأمم المتحدة مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان التي تسعى في أعقاب النزاعات العنيفة إلى إرساء السلام الدائم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نعطي الأولوية لتلبية احتياجات البلد المضيف وتعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها – جميع عمليات حفظ السلام وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية – حول هذه الاحتياجات. وهذا عنصر من العناصر الأساسية للإصلاحات التي أجريتها. ولسوء الحظ، في كثير من الأحيان، يمكن للبلدان التي شهدت أزمات أن تعود أحيانا إلى العنف إذا لم يتم الاضطلاع ببرنامج التنمية الشاملة للجميع بصورة جيدة.

ثانيا، يتعين علينا اتباع نُهج جامعة على نحو أكبر. ومن الضروري أن تتولى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية زمام أنشطة السلام والتنمية وأن تقودها وتنفذها. ولكي يحدث ذلك، يجب علينا تعبئة المواطنين أولا وقبل كل شيء، فضلا عن القطاع الخاص، والتأكد من أن نطاق عمل المجتمع المدني لا يزال على حاله. كما يجب أن نشمل في جهودنا الطبقات الاجتماعية المهمشة والمستبعدة في أغلب الأحيان، مثل النساء والفتيات والمسنين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الأقليات. ومشاركة المرأة، على وجه الخصوص، هي إحدى الطرق الأكيدة لتحسين فعالية واستدامة السلام. وفي الواقع أن إسهامها يكتسي أهمية بالغة في الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية.

(تكلم بالإنكليزية)

ثالثاً، نحن بحاجة إلى المزيد من الشراكات. وإنني ملتزم بمواصلة تعزيز الروابط مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المؤسسات المالية الدولية للحفاظ على المكاسب الإنمائية، وتعزيز القدرة على التكيف وبناء القدرات المحلية لمنع نشوب النزاعات والتصدي لها. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في الحالات الانتقالية، بعد مغادرة البعثة وبدء الاهتمام والموارد الدولية في الانخفاض إجْمالاً.

إن شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي مهمة ولا تزال تتعمق. فقد وقعنا الأطر المشتركة بشأن السلام والأمن وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، قمنا ببعثات مشتركة تركز على المرأة، مما يدل على الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين. وفي وقت سابق من هذا العام، وقعت على إطار الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي، ونحن نعمل على تفعيل النتائج التي توصلت إليها دراستنا المشتركة، سبل تحقيق السلام: النُهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة.

وتقوم لجنة بناء السلام بدور مفيد في عقد الاجتماعات وباعتبارها جهة تنسيقية ومنبرا يمكن فيه لمختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة تعزيز الاتساق فيما بين الأهداف السياسية ودعم التنمية المستدامة في البلدان المتضررة من النزاع. وفي الواقع، فإن حوارات اللجنة مع نشطاء السلام المحليين المجتمع

المدني أساسية في الربط بين جهود بناء السلام على الصعيد القطري ومناقشات السياسات العالمية.

رابعا، نحن بحاجة إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل بناء السلام والجهات الإنمائية الفاعلة خلال دورة النزاع. ويجب أن ندعم الدول الأعضاء في تعزيز تعبئة الموارد المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية.

إن صندوق بناء السلام يحتاج مزيدا من الدعم ويستحق ذلك. ويعزز الصندوق، بوصفه وسيلة حفازة وسريعة ومرنة، المشاركة المحلية، ويقدم الدعم، بشكل حاسم، في المناطق النائية، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود، التي غالبا ما يتم تجاهلها. كما خصص الصندوق أكثر من ٣٠ في المائة من موارده السنوية لدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من أجل الحفاظ على السلام. وأكرر التأكيد على دعوتي لجميع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة أن تحذو هذا الحذو. كما أناشد مرة أخرى أن تحصل عمليات السلام بقيادة أفريقية التي تعمل تحت سلطة مجلس الأمن على تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة عند الاقتضاء.

وألتزم التزاما قويا بدعم مجلس الأمن، إذ نسعى معا لتعزيز عملنا عبر سلسلة السلام.

ستساعد إعادة هيكلة ركائز السلام والأمن والتنمية في الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها، على تعزيز جيل جديد من النُهج والهياكل من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية لمشاكل العالم الأكثر إلحاحا. وتكمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الحفاظ على السلام، ويعزز كل منهما الآخر. وأشجع جميع الأطراف الفاعلة على بذل المزيد من الجهد لاعتماد تلك الأطر باعتبارها أفضل ضمانات لنا ضد عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وأشكر مرة أخرى فخامة الرئيس واتارا وكوت ديفوار على تركيزهما اهتمامنا على هذا العمل الهام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد.

السيد فقي محمد (*تكلم بالفرنسية*): يكرر الاتحاد الأفريقي إعراب رئيس مجلس الأمن عن تعازيه للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب وفاة الرئيس السابق جورج هيربيرت ووكر. بوش، الذي عمل خلال مسيرته الطويلة، كممثل لبلده هنا في مجلس الأمن.

ومن خلال اختيار كوت ديفوار مواضيع بناء السلام واستدامته والتعمير بعد انتهاء النزاع والسلام والأمن والاستقرار، ومن خلال إطلاعنا اليوم على تجربتها في ما بعد النزاع، فإنها قدمت إسهاما حقيقيا. أما البلدان التي لا تزال توجد بها نزاعات متكررة، لا سيما في أفريقيا، فمن الأفضل أن تتعلم من هذه التجربة، الملهمة على أكثر من صعيد. لذلك، أود أن أشيد بالرئيس الحسن وتارا، الذي يزيد وجوده من أهمية هذه الجلسة. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه. ومنذ توليه منصبه، ظل يعمل باستمرار على تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي.

إن السعي إلى تحقيق السلام هي عملية طويلة تتطلب التزاما مستمرا من جانب أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وتقديم المجتمع الدولي دعمه المستمر. وفي غياب الدعم الدولي، لا يمكن للجهود الوطنية التغلب على العقبات التي لا حصر لها والتي تقف في طريق إحلال السلام. وفي غياب إرادة سياسية وطنية قوية، لا يمكن للمساعدات الدولية أن تؤدي إلى تحقيق نتائج مستدامة.

وتشكل كوت ديفوار دليلا واضحا على حقيقة أن السلام في متناول اليد عندما تتحقق الإرادة لتحقيقه. وإذ تضاعف أفريقيا جهودها لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، فإن

الطريق الذي سلكته كوت ديفوار مشجع، شأنه شأن التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي. ويسعدني أن أشير إلى استمرار إظهار السلطات الإيفوارية، الإرادة السياسية والتصميم اللذين أتاحا إنهاء الأزمة في كوت ديفوار، خلال مرحلة ما بعد النزاع.

على المستوى السياسي، فإن التواصل مع الأعداء السابقين قد أتاح اتخاذ خطوات حاسمة على طريق المصالحة. إن التدابير الشجاعة التي أعلنها الرئيس واتارا في شهر آب/أغسطس الماضي، في الذكرى الثامنة والخمسين لاستقلال بلده، تتسم بأهمية كبيرة في هذا الصدد. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى النمو القوي الذي سُجل في السنوات الأخيرة، بالتوازي مع المستوى المثير للإعجاب لتنمية البنيات الأساسية، إلى جعل كوت ديفوار أقرب إلى المستوى المنشود، وأرسى أساسا كبيرا لاستقرارها على المدى الطويل.

وفي أي نزاع، لا يعد إسكات دوي المدافع سوى خطوة أولى في عملية طويلة. ويتطلب إرساء السلام الدائم، بذل جهود متواصلة والتزاما طويل الأجل يمتد إلى ما بعد انتهاء ولاية بعثة حفظ السلام. ولا يمكن أن يكون هناك دليل أوضح على الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لهذه المسألة، من النتيجة التي توصلت إلى عودة ٤٠ في المائة من البلدان الخارجة من حالات النزاع، إلى العنف بعد ١٠ سنوات من الخروج منه.

ولهذا السبب، اعتمد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦ وثيقة إطارية بشأن إعادة التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع لتكون بمثابة دليل على الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ومنع اندلاع أعمال العنف من جديد. وتلا ذلك إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي في عام ٢٠١٠، التي تستند إلى مبدأ المساعدة المتبادلة في القارة. وعلى أرض الواقع، يقدم الاتحاد الأفريقي إسهاما ملموسا للعديد من الدول الأعضاء في حالات ما بعد النزاع من خلال مشاريع الأثر السريع والدعم التقني في المجالات الرئيسية والدعوة الرامية إلى حشد الدعم المطلوب. وتعكس المشاركة العملية من جانب الاتحاد الأفريقي الإرادة الثابتة للقادة الأفارقة في تحمل نصيبهم من المسؤولية في تعزيز السلام والأمن في القارة. فالاعتماد على الذات عنصر أساسي من أجل إعادة تنشيط أفريقيا، وعلى أساس هذا المبدأ تعهد زعماؤنا بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف البرنامج القاري للسلام والأمن.

وتمشيا مع صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة واستنادا إلى التجارب السابقة والحالية في القارة، لا يمكننا المبالغة في التشديد على أهمية الإندماج السياسي والحوكمة الديمقراطية والقيادة الوطنية المكرسة لنجاح بناء السلام. ومن المهم بنفس القدر تعزيز التنمية المتوازنة، والتصدي بحزم لعدم المساواة وتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب والنساء الضحايا الرئيسيات لهذه النزاعات.

إن العلاقة الجدلية بين السلام والتنمية واضحة بالطبع. وبالمثل، من المهم تنسيق الأنشطة المتعلقة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإفلات من العقاب بطريقة تراعي خصوصيات كل حالة.

إن استعادة السلام في كوت ديفوار هو انتصار للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار محل البعثة التي نشرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الميدان، منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومن الناحية السياسية، عملت المنظمات الثلاث معا بشكل وثيق في جميع مراحل عملية السلام. وكثيرا ما كانت قرارات المجلس بشأن كوت ديفوار نتاجا لقرارات اتخذت على الصعيد الإقليمي، على نحو ما وقع عليه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ويسرنا الإحاطة علما، بأنه جرى على مر السنين، ومع التعلم من تجربتنا المشتركة في كوت ديفوار وفي أماكن أخرى

من القارة، تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل كبير، سواء بين المفوضية أو الأمانة العامة أو بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أحيط علما بالتعاون الواعد الذي نشأ بين مجلس السلم والأمن ولجنة بناء السلام. وأؤكد من جديد هنا التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة وتعميق هذا التعاون، مع تركيز خاص ليس على البلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام فحسب، بل أيضا على تلك التي تستعد فيها بعثات حفظ السلام لإنهاء عملياتها. وفي سياق تعزيز شراكتنا، أعتقد أنه من المفيد التذكير بالمبادئ التي ينبغي أن توجه عملنا المشترك دعما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة.

أولاً، يجب أن تكون هناك ملكية وطنية. وفي هذا المجال، كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، لا يمكن تحقيق أي شيء مستدام إذا لم تتول الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني، القيادة لعملية بناء السلام.

ثانيا، يجب تعزيز الحلول التي تتكيف مع واقع كل بلد؛ وينطبق هذا على وجه الخصوص على قضية العدالة في مرحلة ما بعد النزاع. ووفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فإنه ملتزم بشدة بمكافحة الإفلات من العقاب. ولكن يجب أن يتم الكفاح من أجل العدالة بطريقة تعزز المصالحة وإحلال السلام الدائم على أساس المبادئ الثلاثة للعدالة والحقيقة والمصالحة. ويمكن أن يؤدي أي نهج آخر إلى استمرار الانقسامات وإعادة تهيئة ظروف مواتية للعنف. ولذلك، من المناسب والملائم من حيث التوقيت، الدعوة إلى إجراء استعراض جديد للمبادئ التي يقوم عليها مفهوم العدالة الانتقالية.

ثالثا، المطلوب تقديم دعم دولي في الأجل الطويل. ولسوء الحظ، تتراجع التعبئة الدولية في كثير من الأحيان بمجرد توقف الإشارة إلى الأزمة في عناوين نشرات الأخبار، رغم أن ذلك يمثل بداية الجزء الأكثر أهمية في عملية تعزيز السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فقي محمد على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس جمهورية كوت ديفوار.

يشرفني بصفة خاصة أن أترأس هذه المناقشة الرفيعة المستوى للمجلس في إطار الأنشطة التي اختارتها كوت ديفوار لتمييز رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. إن هذه لحظة هامة بالنسبة لبلدي، وتأتي بعد ٢٧ عاما من آخر فترة عضوية له في مجلس الأمن. وتأتي رئاستنا بعد مرور أكثر من عام على رفع كوت ديفوار من جدول أعمال مجلس الأمن وإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٧، بعد ١٣ سنة من الوجود على أراضينا. ولا بد لي من القول بأنها كانت قصة نجاح حقيقية.

تتولى كوت ديفوار الرئاسة الدورية لمجلس الأمن في وقت يتسم باضطرابات على الصعيد الدولي، مع إعادة تشكيل بعض التوازنات. ويتيح لنا وجودنا في هذا المحفل المرموق فرصة لنعيد تأكيد إيماننا بنظام متوازن متعدد الأطراف يتيح للجميع إسماع أصواتهم، مهما كانت ضعيفة، ورؤية تطلعاتهم تؤخذ في الاعتبار. إن عالمنا مدعو، في هذه المرحلة المحورية، لإظهار المزيد من التضامن والتفاهم من أجل التغلب على تحديات السلام والأمن التي نواجهها جميعا. وستتسم رئاستنا، في ذلك السياق، بالانفتاح وتبادل الخبرات والتعاون من أجل تهيئة الظروف للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أصعب المسائل على الإطلاق. ونود كذلك توسيع نطاق استجابات مجلس الأمن لشتى المسائل المعروضة عليه.

وعلاوة على ذلك، سيولي بلدي، خلال رئاسته، اهتماما وثيقا بالمسائل الأفريقية - وهنا أشكر الرئيس موسى فكي محمد على حضوره - التي للأسف، تهيمن على جدول أعمالنا بشكل طاغ، وتتطلب اهتماما خاصا والتزاما كاملا من كل بلد من البلدان الأفريقية. ولذلك، فإنني أدعو أعضاء المجلس إلى

الاستجابة بصورة إيجابية لتطلعات أفريقيا ودعواتها إلى قدر أكبر من التضامن في تمويل عملياتها لدعم السلام، وأشكر الأمين العام، على كل مبادراته في هذا المجال.

وبالنظر إلى كثرة التحديات التي تواجه السلم والأمن في عالمنا المتغير دوما، فإنه لا غنى، الآن أكثر من أي وقت مضى، عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولذلك، أود أن أعرب عن تشجيعي للأمين العام على مشروع الإصلاح الطموح لمنظمتنا المشتركة الذي بدأه، الأمر الذي سيجعلها أكثر فعالية.

وقد استفادت كوت ديفوار، كما قلت من قبل، من الالتزام غير المسبوق من المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لأكثر من عقد من الزمن. في الواقع، اتخذ مجلس الأمن، في إدارة الأزمة التي مر بها بلدي، أكثر من ٥٠ قرارا. تشكل بعض تلك القرارات، ولا سيما المتعلقة بإجازة الانتخابات وحماية المدنيين، تطورات جديدة وجريئة ستظل منقوشة في تاريخ المجلس.

ويمكنني أن أخاطب المجلس اليوم بفضل تصميم وجهود الشعب الإيفواري الذي انتخبني وبفضل الالتزام الرائع من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي – اللذين أرحب بمسؤوليهما الكبيرين، السيد فقي محمد والسيد جان كلود برو، هنا اليوم – وكذلك بفضل الأمم المتحدة، عن طريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الدور الذي اضطلعت به منذ اللحظات الأولى لنهاية الأزمة.

كما أعرب عن امتناني للأمين العام آنذاك، السيد بان كي – مون، وللممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار في وقت الأزمة، السيد تشوي يونغ – جين، على شجاعتهما وعزمهما والتزامهما بالدفاع عن المثل العليا لبرنامج الأمم المتحدة للسلام.

وبالنيابة عن شعب كوت ديفوار، أحيي ذكرى الـ ١٥٠ فردا من حفظة السلام الذين ضحوا بحياتهم لإنقاذ الآخرين ولتحقيق السلام والاستقرار في بلدي. وأود أن أعرب عن تقدير الشعب الإيفواري لبلدانهم ولأسرهم، وكذلك لأسرة الأمم المتحدة العظيمة.

وأود أن أحيي ابن أفريقيا البار – الأمين العام السابع للأمم المتحدة – لإسهامه العظيم في السلام العالمي. ذلك هو كوفي عنان، الإنساني العظيم، الذي وافته المنية في ١٨ آب/أغسطس، والذي ستفتقد القضايا العالمية الكبرى صوته وحكمته.

يكتسي موضوع مناقشتنا – ”التعمير بعد انتهاء النزاع والسلام والأمن والاستقرار“ – أهمية بالغة بالنسبة لبلدي، بالنظر إلى تاريخه القريب. فذلك الموضوع يتيح لنا الفرصة لمشاطرة خبراتنا في إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمات. كما يتيح لنا الفرصة لمناقشة الأولويات التي حددناها حتى نجعل ما باتت كوت ديفوار تتمتع به من سلام وأمن وتنمية منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات أمرا لا رجعة فيه. ويحدونا الأمل في أن تسهم الدروس المستفادة من تجربتنا بشكل متواضع في إثراء ممارسات المجلس في بناء السلام، التي تطورت في السنوات الأخيرة. قد تكون تجربتنا مفيدة أيضا للبلدان التي تواجه حالات مماثلة.

فقد خرجت كوت ديفوار في عام ٢٠١١، من عقد من الأزمة – أزمة ما بعد الانتخابات. وقد أضعف بلدي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأمنية. وتفشي انعدام الأمن على نطاق واسع. وكانت جميع المؤشرات الاقتصادية سالبة، وكانت الهياكل الأساسية الاقتصادية والخدمات العامة الأساسية في حالة ترد مثيرة للقلق. كان يمكن لتلك الحالة أن تعرض للخطر عودة البلد إلى السلام والاستقرار الدائمين إن لم تكن قد اتخذت ونفذت تدابير عاجلة واستراتيجية شاملة لإعادة الإعمار والتنمية بمجرد توقف الاشتباكات. وأصبح التعافي ممكنا

بفضل استعادة سلطة الدولة، التي تمكنا من تأمينها، على الرغم من احتجازنا لمدة أربعة أشهر ونصف في فندق دو جولف في أبيدجان، العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار.

وكما تبين في العديد من الحالات التي نظر فيها المجلس، يعتمد الإعمار بعد انتهاء الأزمة والسلام والاستقرار اعتمادا كبيرا على وجود هياكل ومؤسسات دولة قادرة على أداء مهامها بالكامل.

ومنذ عام ٢٠١١، استندت كوت ديفوار في استراتيجيتها لإعادة الإعمار والسلام والاستقرار ما بعد انتهاء الأزمات إلى استعادة اقتصادها وإلى التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإلى إصلاح القطاع الأمني والمصالحة. وبدأنا العمل على جميع تلك المسائل بينما اقتصرت إقامتنا على فندق الغولف لمدة أربعة أشهر ونصف الشهر. وتعافي اقتصادنا بهذه السرعة هيأ للحكومة ما يلزم من أدوات للاستجابة العاجلة للاحتياجات الاجتماعية والأمنية المباشرة للسكان والعمل على مسار التنمية الطويلة الأجل للبلد أيضا. كان هذا ما يدور في ذهننا بينما كنا نعكف على تصميم وتنفيذ برنامجنا الرئاسي الطارئ خلال تلك الليالي الطويلة في فندق الغولف، بهدف استعادة البنية التحتية الاجتماعية الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية الهشة، بغية الإسراع بخطى إعادة بسط سلطة الحكومة في كافة مناطق البلد.

وقد دعمنا البرنامج الطارئ بخطط التنمية الوطنية للفترتين من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ ومن ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٢ بليون دولار تقريبا، أو ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، موزعة على تلك السنوات، بمشاركة كبيرة من القطاع الخاص. وكان الهدف أن يوفر القطاع الخاص ٦٠ في المائة على الأقل من التمويل، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بقدرته على إنعاش الاقتصاد وإيجاد فرص العمل. وقد مكنت تلك الاستثمارات من إحداث تحول هائل في الاقتصاد وتحقق معدل نمو بلغ ٩ في المائة في المتوسط سنويا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧. وفي بعض السنوات، بلغ معدل النمو بالفعل ٩ في المائة، واليوم يبلغ حوالي ٧,٥ في المائة.

وفيما يتعلق بالسلام والاستقرار، وبدعم من الأمم المتحدة وشركائنا الماليين والتقنيين، بدأنا ونفذنا إصلاح القطاع الأمني وبرنامجا موسعا وطموحا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبلغت تكلفة البرنامج ٢٠٠ مليون دولار، منها ٧٢ في المائة ممولة من قبل دولة كوت ديفوار، وأدى إلى إعادة إدماج أكثر من ٦٥ ٠٠٠ من المحاربين السابقين. وإلى جانب تلك العملية، التي تمكنا من تنفيذها في غضون ثلاث سنوات، أتاح التحسن الاقتصادي للبلد العديد من فرص العمل للشباب والمحاربين السابقين. لقد أوجد بلد يبلغ عدد سكانه ٢٤ مليون نسمة أكثر من مليوني وظيفة منذ عام ٢٠١٢. وأنا على يقين من أن أعضاء المجلس أنفسهم يدركون أهمية إيجاد هذا العدد من فرص العمل.

وإلى جانب ذلك، نحن مستمرون في إعادة هيكلة وتحديث الجيش والأجهزة الأمنية والقضاء لجعلهم أكثر فعالية ومهنية. وفي هذه المرحلة، أود أن أحيي قوات الأمن والدفاع على التزامها بخدمة الأمة وعلى مهنيتها واحترامها لحقوق الإنسان، لا سيما خلال الهجوم الإرهابي على غراند بسام في آذار/مارس ٢٠١٦.

وعلى الصعيد السياسي، تولت الحكومة المسؤولية الكاملة تقريبا عن جميع الانتخابات التي عقدت منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٥ واستفتاء عام ٢٠١٦، الذي أعطى كوت ديفوار دستورا حديثا يقوم بعمل أفضل بكثير لضمان حقوق وحريات مواطنينا، وخاصة النساء. وقد ساعدت جميع الانتخابات على ترسيخ الديمقراطية وتطبيع الحياة السياسية الوطنية في كوت ديفوار. وبالمناسبة، فقد انتهينا للتو من جولة ثانية من الانتخابات المحلية. وعملت الحكومة أيضا على تعزيز الحكم الرشيد من خلال إنشاء سلطة عليا للحكم الرشيد مهمتها منع الفساد ومكافحته. وقمنا أيضا بتمويل التعويضات

لضحايا الأزمات المتعاقبة التي عانينا منها، من خلال عملية بدأت في عام ٢٠١٥ بإنشاء صندوق خاص بتخصيص أولي يبلغ ١٠ بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

وأخيرا، فقد أطلقنا مبادرات عديدة لتعزيز وتقوية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك إنشاء هياكل مثل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ولجنة وطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، ومجلس الملوك والزعماء التقليديين، استنادا إلى دورهم في تسوية النزاعات والوساطة على المستوى المحلي. وفي آب/ أغسطس، وبدافع من رغبتي في تعزيز المصالحة وتسوية النزاع المتعلق بأزمة ما بعد الانتخابات عام ٢٠١٠ بصورة نهائية، قدمت قانون العفو، الذي استهدف ٨٠٠ أو نحو ذلك من الأفراد الذين حوكموا أو أدينوا بارتكاب جرائم مرتبطة بالأزمة ما بعد الانتخابات أو جرائم ضد أمن الدولة. وحققت تلك المبادرات نتائج ملموسة. واليوم، عاد جميع المشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية، وجميع اللاجئين الإيفواريين عادوا إلى كوت ديفوار. ونحن نعيش معا في سلام وتسامح.

إن حالة كوت ديفوار ينبغي أن تشجع المجلس والمجتمع الدولي على التصرف عند النظر في حالات ما بعد الأزمات الأخرى، مهما بلغ من تعقدها. أولا وقبل كل شيء - وهنا أتفق تماما مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي - فإن إعادة الإعمار والسلام والاستقرار الدائم بعد انتهاء النزاع يتطلب حكومة تستمد شرعيتها من انتخابات ديمقراطية وشفافة. وبعد ذلك، كان ما وجدناه ضروريا هو إنشاء وإعادة نشر إدارة يعول عليها وجديرة بالثقة. ثالثا، إن ما نحتاجه هو عملية مصالحة ذات مصداقية وإصلاح القطاع الأمني بهدف إنشاء جيش مهني وخدمات أمنية. والمطلب الأخير خطة استثمارية طارئة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبالطبع، إيجاد فرص العمل، خاصة للشباب. وهذه العملية تتطلب دعما سياسيا وتقنيا مستمرا وموارد مالية كبيرة، لا تملكها بلدان ما بعد النزاع.

ولذلك، من المهم التأكد من أن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، لا يزال مشاركا بحزم وعزم في تلك البلدان مع تقييم الظروف التي يحتاجها لانسحاب منظم، كما هو الحال في كوت ديفوار.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن السلام والاستقرار والتنمية في بلد يخرج من الأزمات أمر يتوقف أيضا على البيئة الأمنية الإقليمية، كما هو الحال بالنسبة لبلدي في غرب أفريقيا. وعندما نرى الوضع في غرب أفريقيا بشكل عام وفي منطقة الساحل، حيث يوجد نشاط إرهابي مكثف في بعض المناطق، لا بد لنا من التصدي لتلك التهديدات معا بأكبر قدر ممكن من الحزم.

وفي ذلك الصدد، أدعو المجلس إلى توفير التمويل الكافي والمستدام لعمليات حفظ السلام في أفريقيا، وخاصة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي منطقة ما زالت تمثل شاغلا رئيسيا لكوت ديفوار ولجميع بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص الأمل في أن تثري خبرة بلدي التوصيات والقرارات المتعلقة بالدول المشاركة في العمليات المعقدة للخروج من الأزمات وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع. وقد عقدت كوت ديفوار العزم على ألا تدخر جهدا في توفير المساعدة تحقيقا لتلك الغاية. ولذلك السبب، سنوفر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وغيرهما من مسارح العمليات في أفريقيا، الوحدات التي قد تكون بحاجة إليها والتي تولينا مهمة تدريبها وتجهيزها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأدعو صاحب المعالي سيميون أويونو إيسونو أنغي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا الاستوائية إلى أخذ الكلمة.

السيد إيسونو أنغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أنقل إلى مجلس الأمن اعتذار فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، لعدم تمكنه من المشاركة في جلسة اليوم الهامة هذه. فبالرغم من رغبته في الحضور هنا، إلا أنه لم يتمكن بسبب التزامات حكومية سابقة. وطلب مني أن أنقل إلى مجلس الأمن تحياته السلمية، فضلا عن أمله في نجاح الاجتماع.

ونود أيضا أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وعلى عقد جلسة اليوم لمناقشة مسألة بالغة الأهمية للسلام والأمن العالميين – إعادة الإعمار وتحقيق السلام والأمن والاستقرار بعد انتهاء النزاع. ولدينا كامل الثقة في قدرتكم على الاضطلاع بهذا العمل الهام. ونشيد ونعرب أيضا عن امتناننا للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، وجميع أعضاء فريقه على إحاطتهم الممتازة والشاملة التي تؤكد مرة أخرى التزام الأمم المتحدة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. ونرحب بسعادة السيد موسى فقيه محمد إلى هذه الجلسة.

لقد أصبحت القارة الأفريقية أحد أكثر الأماكن التي عانت من النزاعات المسلحة مؤخرا، ولا تزال كذلك، وهي الأدرى بالنتائج المدمرة لتلك النزاعات: عدم الاستقرار السياسي والفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإضرار بالبنى التحتية وضعف المؤسسات. وتواجه كثير من البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات والحروب تحديات متعددة في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية وإعادة الإعمار والقضاء على الفقر والعمالة والتعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يركز المجتمع الدولي جهوده على تقديم المساعدة الملموسة إلى البلدان المتضررة لتمكينها من تحقيق الانتعاش الاقتصادي الذي يعطي الأولوية للتصنيع وتحديث الزراعة وتعزيز حقوق الإنسان، بحيث تكون الأسبقية فيها للبرامج التعليمية. فالتعليم عنصر أساسي في جميع البلدان الساعية إلى الصعود الاقتصادي. ومن المهم أيضا التسليم بأن بناء السلام مسعى طويل المدى ويتسم بالتعقيد والصعوبة في بيئة اليوم التي تواجه العديد من العقبات والتحديات الجديدة التي تتطلب الأخذ بها على محمل الجد والتصدي لها على نحو مناسب من قبل المجتمع الدولي.

لقد ذكرنا من قبل أن تسوية النزاعات ليست مسألة سهلة وأنه لا يمكن تحقيق السلام واستدامته بدون اتخاذ التدابير التي تعزز التنمية الشاملة والمتوازنة لمصلحة الجميع. ويجب استمرار الجهود المبذولة لحل النزاعات بالمستوى نفسه حتى يتسنى تحقيق التنمية بعد انتهاء النزاعات. ويجب أن يظل ذلك أولوية مطلقة وهدفا ثابتا من أهداف السياسات العامة الرامية إلى البحث عن حلول ناجعة لمشاكل العالم. ولا يمكن تحقيق السلام بدون توفر العدالة. ولأجل توطيد عمليات السلام وحل النزاعات، فإن من المهم تحقيق العدالة للضحايا وإشعارهم بذلك، خاصة وأن بوسع السياسات التي تسمح بالإفلات من العقاب أن تثير مشاعر الكراهية والرغبة في الانتقام. ولذلك السبب، فإن من المهم إدارة الصلة بين الحفاظ على السلام والسعي إلى تحقيق العدالة بصورة صحيحة. وما تزال البشرية تتطلع دائما إلى أهداف السلام والعدالة بوصفهما مفهومين يكملان ويعززان بعضهما بعضا. وغني عن القول أن تحقيق العدالة ليس مجرد مشكلة قانونية فحسب، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. ويتمثل الهدف النهائي للعدالة في تحقيق الاستقرار والمصالحة. وكلاهما مفهومان لا غنى عنهما في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار، ولا سيما في بيئات ما بعد النزاع. ويجب أن تشمل هذه العملية إعادة تأهيل أشد المواطنين ضعفا، وهم النساء والأطفال.

ومن الأهمية بمكان مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على وضع استراتيجيات شاملة لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة وفقا للظروف المحددة لكل حالة على حدة، فليس هناك نهج

واحد مناسب لجميع نماذج بناء السلام. وعند تقديم المساعدة، يجب على المجتمع الدولي أن يحترم الخصوصيات المحددة للبلدان، مع ضرورة الأخذ بوجهات نظرها بوصفها صاحبة المصلحة العليا في الإعمار وتحقيق الاستقرار. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ ذلك في الاعتبار.

وينبغي أن تكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة مسارا رئيسيا لبناء السلام، وأن تكون هدفا نهائيا لذلك المسار. ويجب عدم إعطاء الأولوية للجوانب الهامة الأخرى مثل حقوق الإنسان أو سيادة القانون دون مبرر على حساب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا تنسيقيا لتعزيز التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن تولي الأولوية للقضاء على الفقر والجوع.

وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الخارجة من النزاعات. وقد استقر الوضع الأمني في العديد من بلدان غرب أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وهو عائد إلى طبيعته. وترحب غينيا الاستوائية بتلك التجارب الناجحة، وهي على ثقة بأنها ستحقق بفضل القوة الدافعة لحكومات المنطقة وشعوبها، قدرا أكبر من النجاح على مسار إعادة إعمار المنطقة وتنميتها. ولا شك أن التجارب الإيجابية في كل من كوت ديفوار وليبريا وسيراليون جديرة بالثناء، لأنها أمثلة عملية ملموسة على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وتنخرط البلدان في المناطق الأفريقية الأخرى في عمليات مماثلة ويحدونا الأمل في نجاحها. وندعو أصحاب المصلحة المعنيين بمختلف النزاعات إلى إعطاء الأولوية للمصالح العامة لأممهم قبل كل شيء، وأن يبذلوا قصارى جهدهم لأجل تحقيق الاستقرار والسلام في بلدانهم.

وتوطيد تلك العمليات ونجاحها ينطويان على إجراءات متعددة القطاعات، بما في ذلك إصلاحُ القوات المسلحة وتعزيزُ العدالة ووضع برامج اقتصادية واقعية ووجود قيادة سياسية ناجحة وإجراء حوار صريح وشامل للجميع، وذلك من بين أمور أخرى.

إن الرغبة في السلام والاستقرار والتنمية هدفٌ مشترك وتطلُّعٌ تتقاسمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما في القارة الأفريقية، حيث تستمر الحروب والنزاعات. وباتت الحاجة إلى وضع حد لهذه النزاعات بأسرع ما يمكن من أجل تهيئة بيئة آمنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الأولوية الرئيسية للمجتمع الدولي، مما يتطلب دعماً ومساعدة كبيرين من الأمم المتحدة. والمسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين لا يمكن إنكارها ولا الاستعاضة عنها. وفي هذا الصدد، يكتسي التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية صبغة جوهرية لتحقيق نتائج مرضية.

وتشارك غينيا الاستوائية بنشاط في جولة المفاوضات المكثفة الجارية من أجل اعتماد مشروع قرار يهدف إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام ودعم السلام من خلال اشتراكات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحبذا لو تم اعتماد المشروع في هذا الشهر، إذا أمكن، وتحت رئاسة كوت ديفوار للمجلس. وأود أن أؤكد مجدداً في هذا المحفل على طلب الدعم من جميع الحاضرين هنا للمساعدة في جعل تطلعات القارة الأفريقية واقعاً ملموساً.

إن المعادلة بسيطة وواضحة: نحن الأفارقة نفهم بيئتنا، التي تشكل مسرحا للعديد من النزاعات التي نُكبنا بها والتي تزعزع السلام والأمن الدوليين. وهذه النزاعات لا تعرقل تنميتنا الكاملة فحسب، بل تمنعنا أيضاً من تسخير إمكاناتنا التي لا يمكن إنكارها. ويملك شركاؤنا، من ناحية أخرى، الوسائل التي يمكن أن تولّد الزخم اللازم للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في قارتنا. وهذا النموذج الرائد للتعاون واعد وأمامه كل فرصة ممكنة للنجاح، وعلينا أن لا نضيع هذه الفرصة. وأي مسعى لتحقيق تلك الغاية له ما يبرره تماماً.

ونشجّع أيضاً الدول الأعضاء على كفالة المشاركة الكاملة للنساء والشباب في عمليات بناء السلام. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لنجاح الانتعاش الاقتصادي والشرعية السياسية والتماسك الاجتماعي. ويجب على الجهات الفاعلة الوطنية والدولية أن تُدرك إمكانات الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير الإيجابي. ولتحقيق ذلك، لا بد من إعادة بناء النظم التعليمية ويجب أن يشارك الشباب وأن يكون لهم صوت في إعادة بناء مجتمعاتهم.

في الختام، نود أن نذكّر الدول الأعضاء بأنه على الرغم من أن الشراكات وغير ذلك من أشكال الدعم، مثل التمويل، لها أهمية بالغة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فإن أحد الشروط المسبقة لنجاح المساعدة الخارجية هو ضرورة أن يقاوم من يقدمونها إغراء فرض حلولهم المفضلة على البلد المتلقي. ومن الضروري أن تحدد البلدان المتلقية للدعم أهدافها وأولوياتها وأن تضع السياسات التي يُرجّح أن تحققها. لذا، لا يمكن وضع استراتيجية ناجحة وتنفيذها إلا من خلال التعاون الواقعي والفعال بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية. ومن الضروري ألا تفرض الجهات المانحة والشركاء على البلدان المضيفة طابع وتوقيت وتسلسل السياسات الاقتصادية، والتي يمكن أن تفضي كل منها إلى تكاليف اجتماعية غير مقبولة ومن المحتمل أن تشعل النزاع. وتؤكّد جمهورية غينيا الاستوائية مجدداً دعمها المتواصل لعمل لجنة بناء السلام والأمم المتحدة بصفة عامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرجو أن ينقل ممثل جمهورية غينيا الاستوائية امتناني للرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو على إيفاده ممثلاً له.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

السيدة كاغ (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تجدد مملكة هولندا مجدداً تعازيها في وفاة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية جورج هيربرت ووكر بوش.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود في البداية أن أشكر فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد الحسن واتارا، على عقده هذه المناقشة الهامة.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على إسهامهما في مناقشة اليوم.

كما سمعنا، فإن كوت ديفوار نموذج ممتاز للبلدان التي لم تعد مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، بل إنها تُمثّل عضواً ذا قيمة في المجلس. وبجلب خبرتها إلى الطاولة، تقدّم كوت ديفوار دعماً قيّماً للبلدان الأخرى وللمجلس، على النحو المبين في الأمثلة التي ساقها رئيس ذلك البلد. وعلى غرار كوت ديفوار، ترى مملكة هولندا ضرورة أن يركز مجلس الأمن بشكل أكبر خلال مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة وإعادة الإعمار والمصالحة، كجزء من جدول أعمال السلام والأمن الدوليين الأوسع نطاقاً.

لقد أنشئ المجلس لتحسين حياة الناس – أي لتوفير فرصة للرجال والنساء والأطفال ليعيشوا حياتهم في سلام وأمن وأن يتمتعوا بالتنمية المستدامة. فالسلام والأمن هما أكبر بكثير من مجرد غياب النزاع المسلح. وعندما نتجاهل تلك الحقيقة، نرى المجتمعات التي مزقتها الحرب تتوصل إلى صفقات سلام هشة، وما تلبث أن تسقط مجددا في أتون النزاع المسلح عندما يتراجع الاهتمام الدولي. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن والمجتمع الدولي، نجد أنفسنا نناقش بعثات وولايات وميزانيات لإصلاح أشياء ما كان ينبغي أن تتعطل في المقام الأول.

ومن مصلحتنا جميعاً أن ندرك أن السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات يتطلبان نهجاً متكاملاً، نهجاً مستداماً يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية من البداية – وهذا أمر لا غنى

عنه. ولكن أودّ أن أؤكد على أن مملكة هولندا تعتقد أن أنجح أشكال الوقاية يتمثل في التأكد من ألا تكون هناك حاجة لأن يعالج المجلس حالة بلد معين. ويتطلب هذا الجهد الجماعي الذي تبذله الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، سواء كانت مالية أو اجتماعية، معالجة الأسباب الجذرية ومنع تفشي عدم الاستقرار.

إن منع نشوب النزاعات هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية المتكاملة لمملكة هولندا، وقد كان إحدى أولوياتنا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن. ونحن نستثمر في تحليل المخاطر في الوقت المناسب بشأن تغير المناخ، وكذلك في تحليل حالات عدم احترام حقوق الإنسان والآثار المترتبة على ذلك، وهو أمر لازم لا للمساعدة في منع نشوب النزاعات أو نشوئها وحسب، بل أيضاً لضمان استدامة الانتقال من النزاع إلى بناء السلام والسلام الدائم. وتُبرز الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، المعنونة ''مسارات لتحقيق السلام: نهج شاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة''، أهمية معالجة أوجه عدم المساواة والاستبعاد في كفالة السلام المستدام. وأود أن أضيف الاستدامة البيئية إلى تلك القائمة. وهناك ثلاث نقاط بالغة الأهمية في هذا الصدد.

أولاً وقبل كل شيء، لم تعد الاستدامة البيئية عنصرا اختياريا على قائمة التنمية الاقتصادية. فخلال العام المنقضي، شهد مجلس الأمن، في العديد من البلدان، كيف يؤدي تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والإجهاد المائي إلى زيادة حدة التوترات، التي قد تؤدي إلى النزاع في نهاية المطاف. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد ما بعد النزاع يجب أن تأخذ هذه التحديات بعين الاعتبار لضمان القدرة على الصمود وإحداث تحول في مجال الطاقة واتباع نهج مبتكرة لتحقيق تلك الأهداف. ولذلك أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي، الذي لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل. وفي هذا العام، أبدت جميع البلدان المتحلقة حول هذه الطاولة الشجاعة والإرادة السياسية للاعتراف بهذه الحقيقة من خلال اتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن النزاع والجوع، بالإجماع.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعد توليه للمهمة المنوطة به في وقت سابق من هذا العام فيما يتعلق باليمن وجنوب السودان، هذا البلد الذي أصبح عمره سبع سنوات هذا العام، وفيه سبعة ملايين شخص معرضين لخطر النقص الحاد في الأغذية.

إلا أن هناك الكثير مما يمكننا القيام به بوصفنا مجتمعا دوليا إذا التصدي بصورة أكثر انتظاما لانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. وينبغي أن نقوم بحماية سبل العيش المعتمدة على الزراعة وتأمين الوسائل اللازمة لإنتاج الأغذية – حتى أو على وجه الخصوص – أثناء النزاعات. ويتطلب ذلك شراكات مبتكرة تشمل أيضا القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، بطبيعة الحال.

والنقطة الثانية التي نود التطرق إليها هي عدم المساواة. يجب أن تتيح التنمية الاقتصادية الفرص للجميع. ويمكن للنساء والفتيات أن يصبحن عناصر فاعلة لتحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي، لكن يجب أن نوفر لهن فرصا متكافئة، ولا سيما الحصول على التعليم والتمويل الشامل والحقوق في امتلاك الأراضي. أما بالنسبة للأطفال، فإن التحدي الكبير هو تزويد جميع الأطفال في البلدان النامية – وبصفة خاصة في حالات النزاع أو المعرضين لخطر النزاع – بمجموعات المهارات التي يحتاجون إليها، بغض النظر عن الجماعة التي ينتمون إليها أو المنطقة التي أتوا منها.

والأداة التي غالبا ما تُنسى رغم أنها مفيدة للغاية في الحد من عدم المساواة في مجتمعات ما بعد النزاع هي تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لجميع الذين يعانون من الصدمة النفسية جراء النزاع. وتعلن هولندا بفخر أنها ستستضيف مؤتمرا بشأن هذا الموضوع تحديدا في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، لتوجه

الانتباه إلى أهمية الدعم النفسي المدعوم بالإرادة السياسية، وكذلك الوسائل المالية والقدرة على توفير المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها، ولأشد الفئات ضعفا.

وأخيرا، وفقا لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وبغية ضمان مشاركة كل فرد وعدم استبعاد أحد بحق، يتعين على المجتمعات إنشاء مؤسسات قوية وشاملة للجميع، وتعزيز سيادة القانون، وإبداء الاحترام لحقوق الإنسان للجميع.

كما أن تيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء مسألة سيركز عليها الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في لاهاي يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. ويندرج هذا الاجتماع في إطار المؤتمر الثالث لفرقة العمل المعنية بالعدالة، التي تشارك هولندا في رئاستها مع سيراليون والأرجنتين ومجلس الحكماء.

إن سيادة القانون ووجود مؤسسات قوية وشاملة أمر مفيد للأعمال التجارية ولاجتذاب الاستثمارات والحفاظ عليها. وهذا هو ما يتيح لأي بلد الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام. واحترام حقوق الإنسان أمر أساسي في كل ذلك. فقد شهدنا مرارا وتكرارا أن تجاهل حقوق الإنسان يؤدي إلى نشوب النزاعات. ولهذا السبب، فإننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب عقد إحاطات إعلامية في الوقت المناسب بشأن حالات حقوق الإنسان المثيرة للقلق. ولهذا السبب أيضا أيدنا الإحاطات الإعلامية بشأن حقوق الإنسان في سورية وكوريا الشمالية وإيران.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن مملكة هولندا تقف مع كوت ديفوار، بل ومع الأمين العام غوتيريش، في سعيها إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة. فما نسعى إليه هو تعزيز اتباع نهج متكامل وضمان تنفيذه من جانبنا جميعا، ومن جانب المنظومة، جنبا إلى جنب مع الركائز الثلاث المحددة. ولدينا الأدوات اللازمة للبدء في تلك المهمة، وهي أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. فهي الخطة الفضلى في مجال منع نشوب النزاعات. ومن واجبنا معا أن نعزز وجود منظومة استباقية للأمم المتحدة تعمل لمنع نشوب النزاعات في الوقت المناسب من خلال تحسين تحليل المخاطر والإنذار المبكر، منظومة تعمل على إيجاد حل للنزاعات، بما في ذلك من خلال تحسين عمليات حفظ السلام. إننا بحاجة إلى منظومة أمم متحدة تعمل للحفاظ على السلام من خلال ضمان معالجة الأسباب الجذرية على النحو الواجب في جميع الاستراتيجيات والولايات، وتضميد جراح النزاعات من خلال العدالة الانتقالية ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، أو من خلال دعم الذين عانوا أكثر من غيرهم.

وستظل هذه الأولويات دائما هي أولويات مملكة هولندا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التزامي الشخصي والصادق بالسعي إلى بلوغ تلك الأهداف بعد انقضاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن بوقت طويل. ولن نتوقف. وسنظل أقوياء وصامدين، كما هو الحال دائما، بوصفنا شريكا في تحقيق السلام والأمن والعدالة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرجو من ممثلة هولندا أن تعرب عن امتناننا للسيدة روت، رئيسة وزراء هولندا، لما أجريناه من مناقشات ولتعيينها لتمثيل بلدها هولندا.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا في وفاة الرئيس السابق جورج هيربيرت ووكر بوش. ونعرب عن مواساتنا لجميع أفراد عائلته. لقد كان الرئيس بوش صديقا قديما للشعب الصيني. وقد شهد، على مر السنين، التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية الصينية وعززها، وقدم إسهاما إيجابيا في العلاقات الودية بين شعبينا.

أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك لترؤس مناقشة اليوم. وأشكر السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تشيد الصين بكوت ديفوار لتحديد موضوع مناقشة اليوم ”إعادة الإعمار وتحقيق السلام والأمن والاستقرار بعد انتهاء النزاع“. إن الحفاظ على السلام، وبناء السلام، وتحقيق السلام الدائم مسؤوليات هامة تقع على عاتق مجلس الأمن. وتواجه البلدان الخارجة من حالات النزاع حاليا مهمة ملحة تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولا يمكن توطيد السلام وتفادي العودة إلى النزاع إلا عندما تتم تلبية الاحتياجات الأساسية للناس وضمان سبل معيشتهم.

والمذكرة المفاهيمية التي أعدتها رئاسة كوت ديفوار (S/2018/1063 مرفق) مفيدة للغاية. وفيما يتعلق بالدور الذي ينبغي للمجلس أن يقوم به في هذه العملية، أود أن أدلي بالملاحظات الثلاث التالية.

أولا، من الأهمية بمكان احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. ويجب أن نحترم السيادة الوطنية وملكية البلدان المعنية لزمام الأمور، مع مساعدتها على رسم مسار إنمائي يلائم خصائصها الوطنية. وينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات، ومساعدة البلدان على تحقيق الانتقال المبكر، والحق في التنمية الذاتية.

ثانيا، ينبغي إيلاء نفس القدر من الاهتمام للتنمية والأمن، وينبغي معالجة أعراض النزاعات وأسبابها الجذرية. ويشكل الفقر والتخلف المصدرين الرئيسيين للنزاعات. وينبغي للمجتمع الدولي النهوض بشكل شامل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية، واحترام الالتزامات المتعلقة بالمعونة من أجل تعزيز السلام المستدام من خلال التنمية المستدامة. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى بناء المؤسسات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والقيام تدريجيا بتخصيص مزيد من الموارد للمجالات الإنمائية.

ثالثا، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في التعمير بعد انتهاء النزاع. وينبغي للمكاتب الميدانية للأمم المتحدة أن تحترم الولايات المنوطة بها. وينبغي أن تركز المكاتب العاملة في المجالات الإنمائية على الوفاء بولاياتها الإنمائية، وإيلاء أهمية لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال للبلدان الأفريقية في تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمنظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وتشجيع المنظمات الإقليمية على القيام بدور نشط في إعادة بناء البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في المنطقة.

وعادة ما يكون الفقراء من بين أكثر الفئات تضررا وضعفا في سياق النزاعات. وهناك حاجة ماسة للتعجيل بالتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية من أجل توطيد مكاسب السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبوصف الصين أكثر البلدان النامية اكتظاظا بالسكان، فإنها تدرك تماما الصلة بين التنمية ورفاه الشعب. ولدينا التزام ثابت بتقاسم فرص التنمية والنتائج مع بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. وقد ساعدنا بنشاط بلدان نامية، بما في ذلك تلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

لقد عُقد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي بنجاح في أيلول/سبتمبر. ويسعدنا كثيرا حضور الرئيس واتارا، والرئيس فقي محمد، والأمين العام غوتيريش هنا. وقد تقرر في مؤتمر القمة أن تركز الصين وأفريقيا على ثماني مبادرات رئيسية في السنوات الثلاث القادمة – وهي تشجيع الصناعة، وترابط البنى التحتية، وتيسير التجارة، والتنمية الخضراء، وبناء القدرات، والرعاية الصحية، والتواصل فيما بين الشعوب، والسلام والأمن – في شكل مساعدة حكومية، فضلا عن الاستثمار والتمويل من جانب المؤسسات المالية والشركات. وسيتم توفير تمويل بقيمة ٦٠ بليون دولار للبلدان الأفريقية.

أصبحت مبادرة الحزام والطريق التي قدمها الرئيس الصيني شي جين بينغ، وهي مصلحة عامة على المستوى الدولي، أكبر منصة للتعاون الدولي في العالم.

ونرحب بمشاركة كافة الأطراف والبلدان في المبادرة. يسعدنا أن نرى الإنجازات الرائعة التي حققتها كوت ديفوار فيما يتعلق بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع. في السنوات الأخيرة، واصل اقتصادها معدل نمو سنوي يزيد على عن ٨ في المائة. لقد شاركت الصين بنشاط في عملية إعادة الإعمار في كوت ديفوار وقدمت الدعم والمساعدة قدر استطاعتها. شارك حفظة السلام الصينيون في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. والمشاريع المنفذة في هذا البلد التي أنجزت بالمساعدات الصينية، مثل مشاريع الأراضي الزراعية والحفاظ على المياه ومشاريع تشييد المدارس الريفية، لا يزال لها أثر إيجابي. بدأ تشغيل محطة سوبري للطاقة الكهرمائية، الممولة من الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وهي أكبر محطة للطاقة الكهرمائية في غرب أفريقيا وولدت الآلاف من فرص العمل للمجتمعات المحلية. وستواصل تخذ الصين إجراءات ملموسة لدعم كوت ديفوار وغيرها من البلدان الأفريقية في مساعيها لإعادة البناء والتنمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بأن أول رئيس لكوت ديفوار، فيليكس هوفوات – بوانيي، قال ذات مرة إن حلم البشرية يجب أن يتجاوز مجرد الحصول على مسكن للعيش فيه أو قطعة من الخبز لملء البطون. وقال إن أفريقيا يجب أن تسعى جاهدة لتحقيق حلم بناء أسرة بشرية أعظم. والصين على استعداد مع البلدان الأخرى، بما فيها البلدان الأفريقية، للإسهام في تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك في البلدان الخارجة من النزاعات وبناء مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم ينعي الشعب الأمريكي وفاة جورج هيربيرت ووكر بوش الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية. نشكر مجلس الأمن والعديد من الوفود والزملاء الذين قدموا تعازيهم في وفاته. وأود الآن أن أدلي ببيان قصير إحياء لذكراه.

لقد أظهر الرئيس بوش إحساسا قويا بالواجب تجاه أمته من خلال التزامه الدائم بالخدمة العامة. حينما بلغ الثامنة عشرة، التحق بالبحرية الأمريكية ليخدم بلده. من الفترة التي قضاها كعضو في الكونغرس، وكسفير الولايات المتحدة لدى الصين، وكمدير لوكالة المخابرات المركزية وكرئيس للولايات المتحدة، قاد بلدنا صوب السلام والازدهار. وشكل أيضا عالما أكثر حرية وأمنا، بما في ذلك مع الأمم المتحدة، كمبعوث خاص للأمين العام كوفي عنان لكارثة زلزال جنوب آسيا وفي هذا المجلس ذاته بوصفه سفيرا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. عمل هنا بتفان دفاعا عن العدالة وتعزيزا للسلام.

وعلى الصعيد الشخصي، كان لي شرف العمل مع الرئيس بوش. وكان أول رئيس لبلدي التقيته شخصيا. التقيت به للمرة الأولى في نيويورك قبل ٢٧ عاما في عام ١٩٩١ خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ترك انطباعا لا يمحى كرجل عظيم يتمتع ببالغ اللياقة والكرامة. كما ترك إرثا من الإنجازات الهائلة في مجال السياسة الخارجية. نحتفي بالإرث الذي خلفه الرئيس بوش. إن التزامه الثابت بالخدمة العامة وإنجازاته في الحرب والسلم على حد سواء سيواصل إلهام الأجيال القادمة.

وأود أن أشكر فخامة رئيس كوت ديفوار، السيد الحسن واتارا، الذي جمعنا اليوم لتحديد السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم بناء السلام والحفاظ على السلام عبر أنحاء العالم. تقدم جلسة اليوم فرصة لتحديد أفضل الممارسات في مجال بناء السلام. كما تسمح لنا بالتفكير في بعثات حفظ السلام التي لا تزال أمامها طريق طويل قبل إحلال السلام. ويحدونا الأمل في أن نغادر الجلسة اليوم بتجديد للالتزام الجماعي بالعمل مع مجتمع الأمم المتحدة لبناء السلام لدعم كل بلد يسعى إلى الانتقال إلى بيئة ما بعد انتهاء النزاع.

يقضي المجلس معظم وقته في معالجة النزاعات التي تنطوي على القتال والعنف النشط والخسائر الكبيرة في الأرواح. ولكن بمجرد توطيد العمل الشاق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار، كثيرا ما تختفي تلك النزاعات من الصفحات الأولى ومن جدول

أعمال المجلس. وتحديدا في ذلك الوقت يبدأ العمل الأكثر هدوءا والأشد صعوبة لتضميد جراح مجتمع مزقته النزاعات. وفي حين أن هذا العمل كان من الناحية التاريخية مسؤولية الحكومات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية، فقد قامت الأمم المتحدة مؤخرا بتوسيع قدرتها للاضطلاع بدور رائد في بناء السلام. وكان تحرك الأمين العام لإدماج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية إشارة إلى أن الأمم المتحدة تسعى إلى كسر حالة انعزال المؤسسيات وحشد كامل خبرات منظومة الأمم المتحدة لإنجاز تلك المهمة.

ويعرض التقرير الأخير للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43) عددا من التوصيات الهامة، بما في ذلك وضع أطر استراتيجية المتكاملة وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة في الميدان. وفي حين أحرز بعض التقدم، نشجع الأمم المتحدة على المضي قدما بشأن المجموعة الكاملة من المقترحات. بعض هذه المقترحات قد تتطلب موارد جديدة. ونشجع البلدان على تقديم المزيد من التبرعات لصندوق بناء السلام، ولكننا لا ندعم الجهود الرامية إلى ربط نسبة من ميزانية حفظ السلام بالصندوق. وبشكل عام، يجب ألا يتطلب المزيد من التنسيق والاتصال عبر نظام بناء السلام التابع للأمم المتحدة نفقات مالية إضافية.

إننا نواجه تحديا جماعيا في نهجنا تجاه بناء السلام. إن بياناتنا اليوم جميعا تدعم جهود بناء السلام في الأمم المتحدة. لكن قد يكون لدينا جميعًا رؤى مختلفة وغير محددة لما يجب أن يشمله هذا العمل في كل سياق. ولمعالجة ذلك، نشجع الأمم المتحدة، في كل حالة، على تحديد رؤية لدولة نهائية يمكن تحقيقها ومواءمة الموارد والأطراف الفاعلة للتوصل لذلك. وعلى نحو أمثل، ستقوم الأمم المتحدة بتحديد ذلك الهدف النهائي المطلوب في بداية مهمة حفظ السلام وتقرنه باستراتيجية خروج قابلة للتحقيق. وفي ذلك السيناريو، بمجرد أن تنفذ البعثة ولايتها، ستنتقل جهود الأمم المتحدة إلى دعم بناء السلام. وكوت ديفوار وكولومبيا نموذجان لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام استفادا من رؤية واضحة لمستقبل أكثر سلما.

في حزيران/يونيه ٢٠١٧ أغلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أبوابها عقب أن قدمت بنجاح الدعم لاتفاق السلام المبرم عام ٢٠٠٣ وساعدت في معالجة الاضطرابات السياسية في عام ٢٠١٠. لقد قمنا بالأمر المناسب بصفتنا المجلس لإنهاء مهمة كان هدفها تحقيق الاستقرار لبلد في مرحلة ما بعد النزاعقد تحقق إلى حد كبير. وأدركت كوت ديفوار أيضا أن إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا يعني أن مهمتها قد اكتملت، ولكن أن العمل الشاق لبناء السلام قد بدأ. وقد انخرطت لجنة بناء السلام في العمل بنشاط في جميع أنحاء البلد، من توحيد وثائق الهوية وإضفاء الطابع الرسمي على حقوق المواطنة، إلى تنظيم حوارات المجتمع المدني التي تركز على الانتخابات. وقد مكن التنسيق القوي بين مجلس الأمن ومجتمع الأمم المتحدة لبناء السلام والحكومة والمواطنين المحليين كوت ديفوار من التغلب على النزاع واستعادة السلام. فخامة الرئيس واتارا ندرك المهمة الصعبة التي واجهتكم وقيادتك الحاسمة في بناء مجتمع أكثر سلماً.

وفيما يخص كولومبيا، وافق المجلس على ولاية محدودة ومحددة لبعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة مكلفة برصد والتحقق من وقف إطلاق النار بين والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وحكومة كولومبيا. ونتيجة لذلك، تخلت القوة عن آلاف الأسلحة والمتفجرات، وأصبحت حزباً سياسياً وشاركت في الانتخابات الأخيرة. وتعمل البعثة الخلف، بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، الآن على رصد الضمانات الأمنية وإعادة إدماج أفراد القوة الثورية في المجتمع الكولومبي. ويعمل الكولومبيون في البعثة الآن صوب التنفيذ الكامل لخطة سلام شاملة. فهم يتبنّون نهجًا تعاونيًا وشاملاً يحقق بالفعل فوائد للسلام.

وفي إطار دعمنا لجهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، حددت الولايات المتحدة العديد من أفضل الممارسات المشتركة. أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع اتفاق سلام أو وقف إطلاق النار باعتباره خطوة أولى في عملية طويلة. ثانيا، عملية المصالحة بعد انتهاء النزاعتستغرق وقتا ولا يمكن الإسراع بتنفيذها. ثالثا، يجب على الجهات الفاعلة المحلية في مجتمعات بأسرها الإقرار بالمرحلة الانتقالية والمشاركة الفعلية فيها. فخامة الرئيس واتارا، لقد عملت مراعاة لتلك الأهداف خلال دعمكم للمرحلة الانتقالية في بلدكم. إن لجنة بناء السلام تدرك تلك الديناميات وهي في وضع يمكنها من دعم ذلك العمل البالغ الأهمية في أماكن أخرى.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالفرنسية*): السيد الرئيس، أود أن أشكر بلدكم وأهنئه على عقد هذه الجلسة الهامة. إن حضوركم اليوم بيننا دليل على الأهمية التي توليها كوت ديفوار لموضوع بناء السلام.

(تكلم بالإسبانية)

نرحب أيضا بحضور الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ونشكره ونشكر السيد موسى فقي محمد، على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

في عام ١٩٩٢ ظهر مصطلح ''بناء السلام'' لأول مرة في تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي ''خطة للسلام (S/24111)'' الذي حدده في فقرته ٢١ بأنه، ''العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع''، بهدف التغلب على الآثار المدمرة للحرب والنزاع المسلح والاستفادة من عمليات السلام.

وقد أدى هذا إلى إطلاق أحد أهم التعهدات المحورية لمنظمتنا، الذي يهدف إلى دعم الدول في مرحلة ما بعد النزاع. إن بناء السلام هو في الواقع أداة رئيسية في إطار الملكية والمساءلة من جانب الدول الأعضاء، بغية التصدي، بطريقة مناسبة، للتحديات المتعلقة باستعادة نظام الدولة، وإصلاح الهياكل الإدارية المحلية، واستعادة الأمن وسيادة القانون، والتنمية، بطبيعة الحال.

ومن ناحية أخرى، فمن أجل بناء السلام بالكامل، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية للنزاع. ومن الأمور الأساسية أيضا تعزيز التوصل إلى فهم مشترك للعوامل التي تؤدي إلى النزاع، وتبادل المعلومات المستقاة من آليات الإنذار المبكر بشأن النزاعات المحتملة، ووضع آليات لمنع نشوب النزاعات، وتنسيق الإجراءات المشتركة، وكفالة الدعم المتبادل خلال مختلف مراحل التصدي للنزاعات، وإدارتها.

وكما ذكرنا في عدة مناسبات، يعد التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمرا أساسيا. إن أهمية هذا التعاون تتجلى في أعمال الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلام والأمن، والمنظمات دون الإقليمية، ذلك أن ما تبذله من جهود أتاح إحراز تقدم كبير في منع نشوب النزاعات، ويسهل هذا تقاسم هذه الهيئات لآرائها مع الأمم المتحدة بشأن الحالة، وهي في قيامها بذلك تعزز فهم الأزمات بشكل أفضل، واتخاذ نهج موحد لتسويتها.

ونعتقد أن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التعاون ينبغي أن تستمر بغية كفالة سلاسة الاتصال التي تتيح إجراء مشاورات مباشرة، وتحسين التنسيق بين آليات الإنذار المبكر، وتحليل النزاعات، ووضع الاستراتيجيات المشتركة على أساس المزايا النسبية.

ويرتبط بناء السلام ارتباطا وثيقا بالصلات الهامة بين الممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، وتعزيز التحاور والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونتفق تماما مع الخطة الاستراتيجية التي وضعها مكتب دعم بناء السلام، والتي تهدف إلى أن يكفل التكامل بين مبادرات السلام والأمن،

والملكية الوطنية، وشمول الشؤون الجنسانية والشباب، على جميع المستويات، تشكيل اللبنات الأساسية الحيوية في صياغة شراكة استراتيجية تنشد تحقيق الفعالية والمرونة، بغية إرساء السلام الدائم.

وفي رأينا، إن المنظمة والمجتمع الدولي ككل قد تعلما درسا هاما: درس كوت ديفوار. ففي ذلك البلد ثبت أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تحقق أهدافها في سياق تكون الحكومة المضيفة فيه شريكا يُعول عليه، ويلتزم التزاما عميقا بالاضطلاع بمسؤوليته تجاه المواطنين الذين تخدمهم، والذين يقع على عاتقها واجب تجاههم – وهذا يوضح، بطبيعة الحال، أن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تكون بديلا للإرادة السياسية الوطنية أو للجهود الوطنية الرامية إلى التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى النزاع.

ونود أن نشدد على أنه في السنوات الأخيرة أحرزت كوت ديفوار تقدما ملموسا على جميع الجبهات، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى جهود مواطنيها، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. لقد استقر المناخ السياسي بعد ثلاث عمليات انتخابية سلمية، مما أتاح تحقيق النمو الاقتصادي، وأتاح لجميع المواطنين المشاركة في فوائد السلام، وتعزيز عمليات إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني. ونؤكد أيضا على أهمية الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، بغية تحسين مفهوم المواطنين لقوات الأمن المنتشرة في المجتمعات المحلية، وهو ما يشكل عنصرا حاسما في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

ونوافق على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلام، ولا سلام دون تنمية. ولذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يتقاسم المجتمع الدولي ككل جهوده ويضاعفها من أجل تعزيز أوجه التآزر بين أنشطة حفظ السلام وأنشطة بناء السلام عند الاقتضاء، في إطار اختصاصاته ذات الصلة، من أجل تحقيق هدفنا الأساسي المتمثل في صون السلام الدائم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، نود أن نشدد على ضرورة الحفاظ على السلام الدائم من خلال استخدام الأدوات السياسية، بهدف التوصل إلى حلول عن طريق التفاوض. ونحث بقوة على استخدام الآليات المتعددة الأطراف لتحقيق السلام، في اتساق تام مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتقديم تعازينا لحكومة الولايات المتحدة وشعبها على النبأ الحزين لوفاة الرئيس الأسبق جورج هيربيرت ووكر بوش. ونود أن نكرم ذكراه وإرثه.

ونرحب بعقد هذه المناقشة وعلى الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ونود أيضا أن نرحب بحضور السيد واتارا، ونشكره على رسالته الهامة. ونحن ممتنون أيضا لحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى.

وتتفق بيرو مع المتحدثين الآخرين الذين شددوا على أهمية النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إلى بناء السلام والحفاظ عليه. ونود بصفة خاصة إبراز الممارسات الجيدة في كوت ديفوار. إن تحقيق السلام الدائم يتطلب توافق آراء وطني واسع النطاق حول مسألة إعادة إعمار المناطق المتضررة، فضلا عن الإنعاش الاقتصادي. وينبغي إيجاد الفرص وضمان الفوائد الملموسة للسكان، بروح من الإنصاف والشفافية، وتشجيع عودة المشردين، وكفالة الاهتمام بالضحايا على سبيل الأولوية. ولذلك، من الضروري تعزيز المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة والقادرة على الحد من عدم المساواة، وكفالة الوصول إلى العدالة وسيادة القانون، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويجب على المجتمع الدولي دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، على أساس أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون إحلال السلام، ولا إرساء السلام بدون تنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور الهام للأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام التابعة لها.

وفي هذا السياق، نشدد على ثلاث نقاط.

أولا، نود أن نؤكد على ضرورة تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي وتوافق الآراء السياسي. ويجب أن يكون أساس إعادة بناء البلد المتأثر بالنزاع رتق نسيجه الاجتماعي. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم إذا لم نحرز تقدما في نفس الوقت، في مجال المصالحة الوطنية، وضمان الوصول إلى العدالة وتعزيز حقوق الإنسان. لذا، من الأهمية بمكان تعزيز ظهور أصحاب المصلحة السياسية الجُدد الملتزمون بإعادة بناء مستقبل مشترك. وتعد مشاركة النساء والشباب في هذه العملية أمرا أساسيا.

والنقطة الثانية، هي أننا يجب أن نوفر استثمارات تتسم بالشفافية للهياكل الأساسية الشاملة والمرنة. إن التعمير بعد انتهاء النزاع يتطلب استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية، مما يوفر فرص العمل، ويعيد إطلاق الاقتصاد. ومع ذلك، فمن أجل جذب الاستثمارات اللازمة والحفاظ على شرعية المؤسسات الوطنية المكلفة بالترويج لها، يُعد الحفاظ على سيادة القانون أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن يتمكن المواطنون من رؤية إعادة بناء الهياكل الأساسية بشفافية، ودون فساد أو تمييز، لفائدة جميع قطاعات المجتمع. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى تزايد تواتر الكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ، من الأهمية بمكان ضمان أن تكون أي هياكل أساسية قادرة على الصمود، تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠.

ونقطتي الثالثة، هي مسؤولية المجتمع الدولي. إن انتشار النزاعات في عالم اليوم يرتبط بتزايد عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن التعرض للظواهر العالمية من قبيل تغير المناخ، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتتسم النزاعات الحديثة أيضا بأثرها العابر للحدود. وتسبب أزمات اللاجئين عواقب سياسية خطيرة لكثير من البلدان. كما تؤثر تقلبات أسعار الموارد الطبيعية على جميع الاقتصادات. وفي عالم مترابط بشكل لا رجعة فيه، من الأهمية بمكان تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي وإقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي نواجهها جميعا.

وفي ضوء ذلك، وفي الختام، نود أن نؤكد على أن دعم تعمير البلدان المتضررة من النزاع، وبصفة عامة تعزيز التنمية المستدامة ليس غاية في حد ذاته، بل أيضا، وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة لمنع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نرحب بكم، السيد الرئيس، في مجلس الأمن.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أكرر عبارات التعازي التي أعرب عنها زملائي للشعب الأمريكي ولأسرة وأصدقاء الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، الراحل السيد جورج هيربرت ووكر بوش. لقد خدم بلده بإخلاص، أولاً في ميدان المعركة خلال سنوات الحرب، ثم في مناصب حكومية رفيعة. لقد بذل السيد بوش جهودا كبيرة من أجل تعزيز التعاون الروسي الأمريكي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الدولي، وحظي بخالص الاحترام في بلدي.

نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ونحن ممتنون للأمين العام على آرائه واهتمامه الجاد بالمسائل المتعلقة ببناء السلام.

لسنوات عديدة، مثلت المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام أداة مهمة لمساعدة الدول على

معالجة آثار النزاعات. وكقاعدة عامة، فإن البلدان التي اجتازت المرحلة الحرجة للأزمات لا تملك الموارد البشرية والمؤسسية اللازمة لحل كل ما تواجه من مشاكل معقدة في مجالات الأمن والقانون والنظام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، فضلا عن مسائل ملحة أخرى، وهو السبب الذي قد يجعلها تحتاج إلى المساعدة الدولية. في تلك المرحلة الحساسة، تتمثل المهام الرئيسية لأي بلد في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الظروف المعيشية الآمنة للسكان ككل، وهي شروط حاسمة الأهمية لمنع العودة إلى النزاعات المسلحة والانتقال إلى التنمية المستدامة.

إن العديد من المسائل المتصلة بالمراحل الأولى لبناء السلام مدرجة في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن حفظة السلام إذ يؤدون مهمتهم الرئيسية المتمثلة في المساعدة على النهوض بعمليات السلام، إنما يسهمون إسهاما مهما في إرساء الظروف الأولية لبدء تعاف كامل. ومع ذلك، ينبغي أن يكون مفهوما أن الجهود الرئيسية لبناء السلام تُبذل على المستوى الوطني. لا تشمل هذه الجهود قائمة قصيرة من الأهداف ولكنها عملية طويلة تبدأ قبل الخفض التدريجي لبعثة تابعة للأمم المتحدة، وتستمر بعد ذلك حتى يتم تنفيذ جميع الأهداف بنجاح. وعلى هذا النحو، فهي تختلف عن المساعدة الدولية في بناء السلام، وهي ضرورية فقط إلى أن تبلغ الدولة المضيفة مرحلة الاكتفاء الذاتي – أي القدرة على العيش بدون الدعم الحاسم من المجتمع الدولي.

وكما شهدنا في الممارسة العملية، فإن المساعدة المقدمة أثناء النزاع لا تكون فعالة دائما، إذ يستحيل في كثير من الأحيان توطيد نتائجها الإيجابية ويتعين بدء العمليات من الصفر مرة أخرى في حالة العودة إلى النزاع. ولذلك فإن المساعدة الدولية لبناء السلام لا تحقق نتائج إلا إذا رافقتها هدنة مستدامة وعملية سياسية.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن وضع وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام تقع، بلا شك، على عاتق الحكومات، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين إدراك مسؤوليتهم المشتركة عن السلام. من الصعب تصور انتعاش فعال بعد انتهاء النزاع، ناهيك عن التنمية، دون الإسهامات البناءة من جميع قطاعات المجتمع.

وفيما يتعلق بالدعم الدولي، فإنه ينبغي أن يستند إلى قراراي مجلس الأمن الأساسيين ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، اللذين يحددان المبادئ الأساسية لبناء السلام – موافقة الدول المضيفة، واحترام سيادتها واستقلالها السياسي، والاعتراف بالملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وغني عن البيان أنه ينبغي للمساعدة الدولية لبناء السلام أن تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية للدول المضيفة واستقلالها، لا أن تعمل كبديل لقيام الدول بوظائفها.

وفيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، من الأهمية بمكان تعزيز تنسيقها الداخلي والحفاظ على تقسيمها للعمل، وفقا للولايات القائمة المنوطة بمختلف إدارات الأمانة العامة. وعند وضع برامج المساعدة في مجال بناء السلام، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن حالة كل بلد فريدة وأن لكل بلد أسبابه الخاصة التي أوصلته إلى ما هو فيه. واتباع نهج واحد ليلائم جميع الحالات هو أمر ببساطة لن يتكلل بالنجاح. يجب أن يحظى كل خيار للمساعدة الدولية في مجال بناء السلام بدعم غير مشروط من الدولة المضيفة وإلا سيكون هناك خطر من تفاقم المشاكل القائمة.

تقوم لجنة بناء السلام بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدة في مجال بناء السلام. ولم يتم بعد تحقيق كامل إمكانات ذلك الجهاز الاستشاري الحكومي الدولي. وسيكون من المفيد جدا لمجلس الأمن أن تتوفر له معلومات عن الأولويات الوطنية لبناء السلام من الدول المدرجة حالاتها على جدول أعمال الجهازين. ويمكن لنقل تلك المعلومات ومشورة اللجنة بالإجماع أن تكون تكملة ممتازة لتقارير الأمين العام دون تكرارها. وسيكون ذلك مفيدا للغاية خلال الانتقال من حفظ السلام إلى مرحلة بناء

السلام، أو عندما يستعرض المجلس البعثات بغرض زيادة فعاليتها من حيث التكلفة. وغني عن القول أنه فيما يتعلق بتمويل مساعدة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، لن تذهب زيادة القدرة على التنبؤ به هدرا. ونرى أن أفضل طريقة لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم التبرعات هي من خلال كفالة الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال المقدمة.

في الختام، أود أن أشدد على أننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن كفالة فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال إلا من خلال اتباع نهج محايد وشفاف إزاء بناء السلام والحفاظ على السلام. ومن المهم تقديم تلك المساعدة دعما للجهود التي تبذلها الدول المضيفة نفسها دون فرض حلول جاهزة أو توجيه غير ضروري. إن الغرض الرئيسي من بناء السلام هو مساعدة الدول على الوقوف على أقدامها من جديد بأسرع ما يمكن وإدارة مسائل التنمية المستدامة الخاصة بها بشكل مستقل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تعازينا في وفاة السيد جورج هيربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، وهو رجل وطني عظيم، وخادم متواضع لأمته، وأيضا صديق مخلص لبولندا. ونعرب عن تعاطفنا خصوصا مع أصدقائه وأسرته.

(تكلمت بالفرنسية)

أود الآن أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضا أن أهنئ كوت ديفوار على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أتمنى لكم كل النجاح، سيدي الرئيس، كما أشيد بالوفد الصيني على أعماله خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

(تكلمت بالإنكليزية)

طوال أكثر من ٧٠ عاما، منذ تأسيس الأمم المتحدة، لم يبرح بناء السلام المستدام هدفا مقدسا للمجتمع الدولي. وقد عملنا جاهدين لإيجاده وتحقيق أحلام الكثيرين، لكن دون جدوى لغاية الآن. كانت هناك دائما تحديات وعقبات جديدة، من قبيل النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن أجل التصدي لها، ينبغي لنا تنفيذ طائفه واسعة من الأنشطة في إطار اختصاصات الركائز الثلاث للمنظمة جميعا والمتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وهي كلها مترابطة ويعزز بعضها بعضا. لا يمكن ضمان السلام والأمن على المدى الطويل دون معالجة التنمية وحقوق الإنسان. عندما تكون مترابطة، فهي أقوى وأكثر فعالية، ولذلك أود التركيز على هذه المسائل.

أولا، فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن، فإن بناء السلام والسلام المستدام هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعالج النزاعات بصورة شاملة باستخدام جميع الأدوات المتاحة، بدءا من المنع ومرورا بالتسوية السلمية وحفظ السلام إلى التعافي الشامل بعد انتهاء النزاع.

وينبغي أن نؤكد جميعا على أهمية الحفاظ على السلام من خلال عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، بغية تعزيز الملكية والقدرات الوطنية والسعي لزيادة الاتساق فيما بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المنصات المشتركة، مثل جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات.

وأود الآن أن أتناول الركيزة الثانية: التنمية. إن الطابع المعقد للتحديات في مناطق بعد انتهاء النزاع يتطلب تضافر القوى لاستهداف أوجه عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باستخدام التدخلات والإصلاحات الهيكلية القائمة على الاحتياجات والإدماج الاجتماعي، وإعادة الإدماج، وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة. ومن الضروري ألا يتم تجاهل احتياجات الضعفاء الذين يعانون نتيجة للنزاع.

وفضلا عن ذلك، لا بد من بناء مجتمعات قادرة على الصمود ومتمكنة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن يشمل دورنا الخاص في هذا الصدد تقاسم المسؤولية وإثبات تضامننا مع المحتاجين. ومع ذلك، من المؤكد أن المعونة الإنسانية وحدها لا تكفي. ويلزم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أن تتولى الاضطلاع بالمسؤولية والقيادة بأكبر قدر ممكن.

إن دور الحكومات لا غنى عنه لتعزيز الاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك توفير تعليم ذي نوعية أفضل وفرص الحصول على الرعاية الصحية، وهما أمران يسهم كلاهما في تحقيق مستوى أعلى من التنمية، في حين تتيح كفالة إمكانية الوصول على قدم المساواة فرصة الازدهار للجميع. وينبغي أن تسهل السياسات تنفيذ نظم الرعاية الصحية الشاملة للجميع وذات التمويل الكافي، وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والشامل للجميع.

ومن الأهمية البالغة بمكان منع التمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية في سوق العمل وفي تقلد الوظائف العامة. وينبغي أن تدعم السياسات السكان ذوي الدخل المنخفض عن طريق توفير ما يلزم من الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية الأساسية.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثالثة: حقوق الإنسان. فلا توجد أية عملية سلام ناجحة بدون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويعني احترام حقوق الإنسان تحقيق التماسك الاجتماعي. فلكل فرد في المجتمع الحق في المساواة والأمان. إن عدم احترام حقوق الإنسان في العديد من أرجاء العالم يؤدي إلى عدم الاستقرار. كما أن للشباب مكانا في ركيزة حقوق الإنسان. فحينما يشعر الشباب في أية منطقة بالإحباط الكبير واليأس، يصبح الطريق ممهدا لزعزعة الاستقرار. ويكتسي تعزيز مشاركة الشباب أهمية بالغة للتنفيذ الفعال لخطط بناء السلام والحفاظ على السلام. ويكتسي تمكين المرأة القدر نفسه من الأهمية. وتتسم المشاركة الهادفة للمرأة في جميع جوانب السلام بأهمية بالغة.

وفي الختام، لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا حينما يتم تمكين جميع قطاعات المجتمع وإدماجها على قدم المساواة. إن البلدان التي تمر بالفترات الانتقالية بعد انتهاء النزاع بحاجة إلى تنمية قدرات كافية لتحمل المسؤولية عن التنمية الخاصة بها، وتحقيق الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، تهنئ بولندا شعب كوت ديفوار وحكومتها على التقدم الذي أحرزاه في تحول البلد بعد انتهاء النزاع، مما يشكل الركن الأساسي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار الاقتصادي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس واتارا على سفره لحضور جلسة مجلس الأمن اليوم.

وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين الإعراب عن تعازيّ الشخصية فضلا عن تعازي حكومة بلدي وتعازي الملكة على وفاة الرئيس جورج هيربرت ووكر بوش، الذي كان لي شرف لقائه عدة مرات. لقد كان فعلا رجل دولة عظيما. وعلى نحو ما فعلته الرئيسة والسيد فقي محمد، فإن الجدير بالذكر أيضا مرة أخرى وفاة السيد كوفي عنان في وقت سابق هذا العام، وهو رجل دولة عظيم آخر عمل بشكل وثيق للغاية مع الرئيس بوش. وكان في صميم الأعمال التي حاول كلاهما إنجازها كل ما تتعلق به هذه المناقشة اليوم. ولذلك أشكر وفد كوت ديفوار على إدراج الموضوع في جدول أعمالنا. وأشكر الوزراء الآخرين على حضورهم للانضمام إلينا في مجلس الأمن.

وأعتقد أن من الأمور الجيدة للغاية أننا تمكنا من الاستفادة من تجربة كوت ديفوار الخاصة. ومن الأمور النادر للغاية أن نسمع في مجلس الأمن عن النجاحات التي حققها المجلس. ونتمنى لحكومة كوت ديفوار أن توفق في كل ما تنجزه، وأن يستمر لوقت طويل. ونشيد بجميع الإصلاحات التي أدخلتها كوت ديفوار.

ويتمثل جزء آخر من الأنباء الطيبة في كون المجلس تمكن من المشاركة والاهتمام مؤخرا برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا. ويلقى هذا النوع من النجاح في أفريقيا ترحيبا بالغا للغاية.

ولفت عدد من المتكلمين الانتباه إلى أن ثلثي النزاعات المسلحة التي انتهت في مطلع القرن الحادي والعشرين تجددت في ظرف خمسة أعوام. ولذلك من الأهمية الحيوية بمكان أن نظل مركزين، ليس على تسوية النزاعات فحسب، بل على الحفاظ على السلام في الأجل الطويل.

وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على ثلاث دروس رئيسية. أولا، وعلى نحو ما أشار إليه المتكلمون الآخرون، يلزم أن تشمل أية تسوية سياسية كامل أطياف المجتمع، بما في ذلك النساء، وبما في ذلك تركيز بولندا على حقوق الإنسان، وبما في ذلك ما قاله الوزير الهولندي عن النساء والفتيات والتعليم. وكل هذا بالغ الأهمية إذا أريد للسلام أن يكون مستداما. ونحن بحاجة إلى التحلي بالجرأة في هذا النهج. وندرك أنه قد يكون من الصعوبة البالغة بمكان في أعقاب أي نزاع التحلي بالشهامة والتواصل مع جميع قطاعات المجتمع. وبالرغم من ذلك، فإن هذا عنصر بالغ الأهمية. وفي التجربة البريطانية في أيرلندا الشمالية، نعتقد أننا تمكنا من مراعاة مصالح الجماعات المسلحة المتعارضة تماما في العملية السياسية التي حققت عقدين من السلام.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعمل مع النخب وأن نشجعها على أخذ زمام المبادرة وتجاوز الانقسامات السياسية والعرقية والدينية، واتخاذ الخيارات الصعبة لصالح جميع مواطنيها. وفي أذهاننا أن محادثات السلام في اليمن على وشك أن تبدأ. ونحن نتطلع إلى أن يباشر جميع المشاركين هذه المحادثات بشكل بناء وبروح توافقية.

ثانيا، يلزم أن تكون هياكل السلطة ومؤسساتها بعد انتهاء النزاع تمثيلية وشرعية على نحو كامل. ومن الأرجح أن تعمل هياكل السلطة العادلة التي توسع نطاق الإدماج والمساءلة والشفافية بمرور الوقت على تعزيز السلام المستدام. ومع ذلك، لا بد من التوصل إلى اتفاق سياسي. إننا جميعا ندرك أن عمليات النزاع على السلطة التي لم تحسم في العراق وليبيا وأفغانستان أدت إلى تقويض بناء الدولة وبناء المؤسسات الطموحة. بل تصبح سوريا أكثر أهمية في هذا السياق. ولن نكون قادرين على النظر في تقديم المساعدة في مجال إعادة الإعمار في غياب تسوية سياسية.

كما تجدر الإشارة إلى فضائل التحلي بالصبر. فالبنك الدولي يقدر أن إجراء تحسينات مجدية في المؤسسات يستغرق ١٠ أعوام على أقل تقدير. وبين ممثل بيرو الأهمية الحيوية للحصول على الفهم الصحيح لأمور مثل الهياكل الأساسية. وما يستخلص من هذه الفكرة مفاده أن من الواضح أن الدعم الطويل الأجل والثابت والمنسق الذي يقدمه المجتمع الدولي ككل سيكون بالغ الأهمية إذا أريد للسلام أن يدوم.

وتمثل البوسنة نموذجا ناجحا في ذلك السياق. فنجاح انتقالها إلى دولة تنعم بالسلام بعد أكثر من ٢٠ عاما على اتفاقات دايتون أمر جدير بالذكر. ويعزى هذا جزئيا إلى تعاون ودعم مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وجهات عديدة أخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وفي الواقع، قدم بادي أشداون، الذي كان الممثل السامي في البوسنة، ثلاثة دروسا معنية من أجل إدارة نهاية أي نزاع. ويتمثل الدرس الأول في ”إرساء سيادة القانون أولا.“ ودرسه الثاني هو ”وضع خطة والتقيد بها.“ ودرسه الثالث هو ”كن مستعدا لأن ذلك سيستغرق وقتا طويلا“.

كثيرا ما نتناول الأمور بعجالة، ومن الواضح أننا لا نقبل الانتكاس، ولكن الحل هو الاستمرار في المضي قدما بصبر.

ثالثا، نحن بحاجة إلى ضمان توفير الاحتياجات الأساسية على المدى القصير، ودعم التنمية الاقتصادية في المدى الطويل. وتوفير الاحتياجات الأساسية أمر حيويللتخفيف من وشدة الاحتياجات الإنس بعد انتهاء النزاع، ولكن أيضا لضمان أن تكون للعمليات السياسية القدرة على التطور والازدهار. ويجب

أن تكون التنمية نفسها شاملة وأن تترتب عنها فوائد واسعة النطاق لضمان عدم التخلي عن المجموعات بدون قصد.

ويؤكد برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وبرنامجها المتعلق بالوظائف من أجل السلام والصمود بحق، أهمية الانتعاش الذي يركز على العمالة والفرص التي يسهل على المجتمع اغتنامها من أجل تحقيق النمو والتماسك. إن كل ذلك يساعد على تعزيز أهداف التنمية المستدامة. وإذا أردنا أن نضمن عدم وقوع بليونين من البشر، الذين يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات، في دوامة العنف، فيجب علينا إذن التصدي لحالات عدم الاستقرار بشكل مباشر. لقد كان من الجيد الإحاطة علما بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي سيكون لها بوضوح دور رئيسي ستؤديه في هذا الصدد.

ومن المستحيل التطرق إلى جميع تداعيات هذا الموضوع الهام، ولكن أشكركم مرة أخرى سيدي الرئيس، على إطلاع المجلس على تجربة كوت ديفوار، والشروع في مناقشة مستفيضة لهذه المسألة.

السيد العتيبي (الكويت): في بداية الكلمة، أود أن أرحب بفخامتكم مقدرين مشاركتكم الشخصية معنا اليوم، وأتقدم بالشكر إلى وفد كوت ديفوار على عقده هذه الجلسة الهامة، كما أود أن أشكر الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش والسيد موسى فكي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطاتهم القيمة.

إن مرحلة الخروج من النزاعات تتطلب استراتيجية متكاملة محاورها الرئيسية سياسية أمنية واقتصادية، جميعها تعد ركائز أساسية لبناء السلام واستدامته وعوامل حيوية لتعزيز الأمن والاستقرار. إن تحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب توافر عدة عناصر هامة أولها إرادة سياسية واستقرار أمني وتمويل مستدام لنشاطات الانتعاش المبكر واستثمار مالي مستدام في الأمدين المتوسط والطويل.

ولعل وجود كوت ديفوار معنا اليوم كعضو غير دائم يعد دليلا بالغا على مدى أهمية مرحلة الخروج من النزاعات فبعد أن عانت من أزمة طاحنة استمرت زمنا طويلا، استطاعت أن تتجاوزها بنجاح بعد ما توفرت الأجواء السياسية والأمنية الملائمة عبر إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الفعالة في عدد من القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والتعدين والاستثمار، حصنتها من الانزلاق مجددا والعودة إلى النزاع. وقد أدت لجنة بناء السلام خلالها دورا أساسيا في بناء السلام وإعادة الإعمار، إلى جانب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي انتهت ولايتها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقوات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. ومن بين أهم الخطوات التي يجب تحقيقها في أي دولة خارجة من النزاع هي الملكية الوطنية لعملية بناء السلام والإرادة السياسية الصادقة التي تسهم في إنجاح المصالحة الوطنية ومعالجة جذور وأسباب نشوب الأزمة. والدور الفعال للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في كوت ديفوار والتي تأسست في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١١ والمعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال حقبة النزاع، أسهمت بشكل كبير في خلق مناخ من الوئام الاجتماعي والاستقرار السياسي فيها من خلال تقديم منتهكي حقوق الإنسان ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة والذي يعتبر في حد ذاته أحد أهم ركائز نجاح المرحلة الانتقالية. لقد أثبتت التجارب أنه بعد تزايد النزاعات المسلحة ومع الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الأمم المتحدة في بعض الحالات فإن جهودها كانت ولاتزال بحاجة لدعم المنظمات الإقليمية وفق الدور المناط بها في الفصل الثامن من الميثاق. كما بات جليا أن المنظمات الإقليمية وفي حالات كثيرة، هي الإطار الأفضل والأقل كلفة ماديا وبشريا للتعريف بحقيقة ما يجري في بعض النزاعات كما أنها الأقدر على تحليل المعلومات المتعلقة بحفظ السلم والأمن في إقليمها. لذلك، فإن التعاون الوثيق والشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية في حال توفرهما سيشكلان الخط الدفاعي الأمامي للأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل الإقليمية والحيلولة دون توسعها وتهديد السلم والأمن الدوليين. إن الدول الخارجة من النزاعات تواجه في الغالب تدهورا اقتصاديا، وتعاني بنيتها التحتية من الدمار وضعف كبير في قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لشعوبها، وفي سبيل تعافي هذه الدول وتمكينها من القدرة على الصمود، يأتي دور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي، حيث يسهمان بالتعاون والشراكة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بما فيها صندوق بناء السلام في إعادة الإعمار والتنمية، وتهيئة فرص العمل للجميع في قيام دولة تقوم بوظائفها على أحسن وجه وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يمثل الضمانة لعدم انزلاق البلد المعني إلى النزاع.

في الختام، نجدد تأكيد دعمنا الكامل لإصلاحات الأمين العام، وجهوده في إعادة هيكلة ركيزتي السلم والأمن في الأمانة العامة، وأهمية تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، من أجل الوصول إلى مجتمعات سلمية وبناء مؤسسات فعالة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى لأصدقائنا الأميركيين، كما فعل الرئيس ماكرون، عن تعازينا الحارة لهم، في وفاة الرئيس جورج هوربرت ووكر بوش.

إنه لشرف كبير لنا جميعا أن نستضيف الرئيس الحسن واتارا اليوم. وبالنيابة عن فرنسا، أود أن أشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، ومن خلالكم رئاسة كوت ديفوار لمجلس الأمن، على أخذكم المبادرة المرحب بها لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة التعمير بعد انتهاء النزاع. وحقيقة أن هذه المبادرة قد نشأت من كوت ديفوار تضفي عليها أهمية خاصة.

إن كوت ديفوار تشكل من عدة جوانب، نموذجا للانتعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع، وكذلك مصدر إلهام لعملنا هنا في الأمم المتحدة. وتأتي هذه الجلسة أيضا في لحظة محورية بالنسبة للأمم المتحدة، حيث تجري الإصلاحات الرئيسية بشأن ركيزة السلام والأمن، التي تساعد على وضع استدامة السلام في صميم جهودنا. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين، وانخراطهما، وشراكتهما المثالية.

وسأتناول الأبعاد الثلاثة التي لا يمكن فصلها عن عملية التعمير بعد انتهاء النزاع، أي التعمير الاقتصادي، وإعادة بناء المؤسسات، وإعادة بناء ما أسميه التعايش.

إن نقطتي الأولى تتعلق بإعادة بناء نسيجنا الاقتصادي. ويشكل إصلاح ما دمرته الحرب أول حاجة ملحة في أعقاب النزاع، أي الطرق والبنية التحتية ووسائل الإنتاج. إنها تتعلق بالسماح باستئناف الحياة الاقتصادية. لقد قال مونتسكيو إن الأثر الطبيعي للتجارة هو إحلال السلام. وقد أظهر لنا التاريخ مرارا أن استئناف التبادلات الاقتصادية هو في الغالب أفضل ضمان لإحلال سلام دائم. إن إعادة النشاط الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته كوت ديفوار بعد عقد من الحرب الأهلية أمر بارز في هذا الصدد. وساهمت القرارات الشجاعة التي اتخذتها سيدي الرئيس، كثيرا في ذلك.

ولا يوجد سلام آمن إذا لم يشعر الناس بأي تأثير ملموس في حياتهم اليومية. ويجب علينا أيضا أن نضمن ألا يتخلف أحد عن الركب خلال المرحلة الحاسمة من التعمير بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك ضمان أن يكون النمو شاملا بما فيه الكفاية حتى لا يزرع بذور نزاعات الغد.

وتعتمد إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على تعبئة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية، بل والقطاع الخاص

كذلك. وهكذا، توجه فرنسا جهودها كجزء من استراتيجيتها للمنع والقدرة على الصمود والسلام المستدام، التي اعتمدت هذا العام، التي تهدف إلى إشراك القطاع الخاص. إنها بالفعل أحد العوامل الرئيسية للانتعاش الاقتصادي، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم. فالكل يرى أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم بدون تحقيق تنمية مستدامة. وذلك هو السبب في أنه يجب أن تدمج إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إدماجا تاما.

وتتعلق رسالتي الثانية بإعادة بناء المؤسسات. فنحن نعلم أن الحوكمة الرشيدة، والتي هي في حد ذاتها أحد الأهداف الرئيسية بطبيعة الحال، تسمح كذلك للمجتمعات والدول بأن تكون أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات. ولذلك فإن التعمير بعد انتهاء النزاع يعني كذلك إعادة بناء المؤسسات. فهو يتعلق أساسا بإعادة بناء العقد الاجتماعي، وبروح من المساءلة الحكومية واستعادة سيادة القانون. إن جميع الأمثلة تبرهن على أن للمؤسسات القضائية دور رئيسي في هذه المرحلة من إعادة الإعمار: فيجب أن يتمكن الضحايا من اللجوء مرة أخرى إلى المحاكم مع ما يلزم من الثقة. وهذا هو أحد العوامل الرئيسية للنجاح. وكذلك فإن عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضرورية أيضا في كثير من الأحيان لإعادة بناء جيش شامل وملتزم بالقانون ولإعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. وكما ذكر الرئيس واتارا، فقد قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعما قيما للسلطات الإيفوارية في ذلك المجال.

وتتعلق نقطتي الثالثة بما أشرت إليه سابقا بإعادة بناء العيش معا. فبعد النزاع، ولا سيما بعد الحرب الأهلية، يتعين إصلاح المجتمع نفسه وإعادة بنائه بالعمل على التوفيق بين أعداء الأمس. ولذلك يجب الإعداد للسلام في أبكر وقت ممكن، ومن الأفضل أن يكون ذلك منذ بدء النزاع. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد تماما إصلاح الأمين العام لركيزة السلام والأمن، الذي يهدف إلى تحسين معايرة ولايات عمليات حفظ السلام وإعداد الحل السياسي منذ بداية الأزمة. كما أثني على العمل القيم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، كتكملة لأعمال مجلس الأمن. ولكي ننجح، يجب علينا أيضا أن نعمل على الصعيد المحلي بغية تيسير المصالحة على الأرض. إذ أن ما يحدث على الأرض يشكل دائما معيارا للسلام. إن صندوق بناء السلام يشكل أداة فعالة للغاية لتنفيذ الإجراءات المحددة في ذلك الصدد. فعلى الرغم من أنها ليست واضحة دائما، فإنها لا تزال أساسية للمصالحة المجتمعية.

وكذلك أرحب بتصميم الأمين العام على زيادة التركيز على الشباب والنساء، إذ أن النساء غالبا ما يكن أول ضحايا النزاعات. وأرحب، في ذلك الصدد، بالتزامكم، السيد الرئيس، بالمساواة بين المرأة والرجل ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ويجب مكافحة التمييز في حد ذاته، الذي يؤدي إلى إدامة العنف، من دون هوادة، بل كذلك لأنه يؤدي إلى إبطاء عملية إعادة الإعمار. إن المرأة تضطلع بدور لا غنى عنه في إعادة الصلات والعمل من أجل المصالحة؛ غير أنه لا يمكنها أن تمارس ذلك الدور إلا إذا كفلت لها البيئة السليمة التي يصغى فيها إليها. وبالمثل، فإن إشراك الشباب في عملية السلام يعني إعطاء صوت للأجيال المقبلة وتهيئة الظروف المواتية لسلام أكثر ديمومة.

إن فرنسا ملتزمة التزاما كاملا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بالعمل من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ولا سيما في المرحلة الحاسمة من عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. فعلى سبيل المثال، أنشأت فرنسا صندوقا للسلام والقدرة على الصمود لدعم التعافي من الأزمة واستعادة الوئام الاجتماعي في أربع مناطق هي: منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد ومنطقة العراق - سورية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويغذى الصندوق، الذي يمول جزئيا من ضريبة مفروضة على المعاملات المالية، بـ ١٠٠ مليون يورو في السنة، وهو مبلغ سيرتفع إلى ٢٠٠ ملوين يورو سنويا بحلول عام ٢٠٢٠.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أكرر دعوتكم، السيد الرئيس، وكذلك دعوة الرئيس موسى فكي محمد، بشأن عمليات السلام الأفريقية. وكما أكد الرئيس ماكرون في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/73/PV.6) فإن فرنسا تؤيد مبادرة الاتحاد الأفريقي لاعتماد مشروع قرار طموح بشأن العمليات الأفريقية لحفظ السلام بحلول نهاية العام. وقد تم تنفيذ تلك المبادرة الأساسية من قبل الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لعدة سنوات حتى الآن. وقد أحرز تقدم كبير منذ القرارات الأحدث التي اتخذت بشأن هذا الموضوع، سواء من حيث المساهمات المقدمة إلى صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي – ما يصل إلى ٧٤ مليون دولار – أو تحقيق أطر التقيد بحقوق الإنسان. وقد تم تعزيز فهمنا المشترك للقيمة المضافة لعمليات السلام الأفريقية وتكاملها الضروري مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي اليوم تضطلع بدور رئيسي في القارة الأفريقية. ولذلك، فقد حان الوقت للاعتراف بالجهود الهامة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، بما في ذلك الالتزام بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات السلام الأفريقية، والسماح لتلك العمليات بالاستفادة من تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من اشتراكات الأمم المتحدة الإجبارية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرجو من ممثل فرنسا أن يبلغ شكري للرئيس ماكرون على رسالته إلي بالأمس.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود مشاركة الآخرين في تقديم تعازينا لشعب الولايات المتحدة بفقدان الرئيس الأسبق جورج هيربرت ووكر بوش.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن التعمير بعد انتهاء النزاع.

(تكلمت بالإنكليزية)

وكذلك أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الثاقبتين.

ولأبدأ بالإشادة بحكومة وشعب كوت ديفوار على صمودهما وجهودهما في استعادة السلام والاستقرار، وتعزيز النمو الاقتصادي. إن القصص الإيجابية مثل قصة بلدكم، السيد الرئيس، نادرة ومتباعدة، غير أنها تشكل مصدرا هاما للأمل وتوجيها للكثيرين. وكذلك كانت تجاربكم قيمة بالنسبة لعملنا في مجلس الأمن، بما في ذلك في عملنا المشترك فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

فلا يمكن للتعمير بعد انتهاء النزاع والانتقال أن يكونا ناجحين إلا في السياق الأوسع لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وكما أظهرت هذه المناقشة، فإن هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها، بما في ذلك آثار العنف الجنسي والجنساني. فالصدمات النفسية والوصم والفقر والاعتلالات الصحية الناجمة عن ذلك سيتردد صداها عبر الأجيال. وردا على ذلك، فإن الدعم التكاملي الاجتماعي – الاقتصادي ضروري من أجل استعادة التماسك الاجتماعي. ويظل ضمان العدالة وتعويض الضحايا يشكلان أمرين بالغي الأهمية في جميع الحالات، فضلا عن كونهما يشكلان عنصرين رئيسيين في استعادة نسيج المجتمع.

ويتمثل الأساس لمثل هذه الاستعادة في عمليات حفظ السلام. فصياغة ولايات مناسبة مع حل سياسي شامل في الصميم أمر أساسي. ولا بد من صياغة خطة خروج ترتكز على عمليات تخطيط تنموي وطنية من أجل كفالة الملكية الوطنية في مرحلة مبكرة من البعثة. كما أن هناك حاجة إلى عمل

متكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان أن تكون عمليات الانتقال عمليات انتقال فحسب – عوضا عن انتقال من شكل من أشكال الدعم، وربما بداية عملية انتقال أخرى لإعادة الإعمار.

ويشكل بناء السلام المتسق الذي يمكن التنبؤ به خلال الانتقال وبعده، بما في ذلك الكيفية التي يمكننا بها تمويل النظام، جزءا أساسيا آخر من نهج شامل. ويشكل صندوق بناء السلام أداة هامة في ذلك الصدد. وكذلك فإن الالتزام، على النحو الوارد في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بدعم وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، أمر بالغ الأهمية.

وكرئيس لتشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام، تشرفت السويد بالعمل مع ليبريا خلال مرحلتها الانتقالية. ومع انسحاب بعثة حفظ السلام، عملت لجنة بناء السلام على دعم الملكية الوطنية وتعزيزها، وضمان استمرار الاهتمام الدولي، بما في ذلك عن طريق تعبئة الدعم المالي والسياسي. وقد استخلصنا الكثير من الدروس المهمة من المرحلة الانتقالية في ليبريا، ويمكن للجنة بناء السلام أن تعمل الآن أيضا كمنصة مهمة لتشاطر تلك الدروس.

ويجب ألا ينظر إلى السلام والأمن بمعزل، بل بالأحرى على أنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى المنعة أو الهشاشة. والتقرير المشترك الأخير بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، المعنون ”سبل تحقيق السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، يحدد الإقصاء وعدم المساواة واختلال توازن القوة كأسباب رئيسية للنزاع والعنف. وفي الكثير من البلدان، تغذي التفاوتات المتزايدة الاضطرابات الاجتماعية وتعوق النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي، فإن السياسات التي تسعى إلى تحقيق المساواة، في أوسع معانيها، تؤدي إلى مجتمعات أكثر سلمية.

وفي حين يبدأ الاقتصاد في النمو من جديد في أعقاب النزاع، من المهم الانتباه إلى تزايد أوجه عدم المساواة الاقتصادية. وقدمت السويد مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين ’الصفقة العالمية من أجل العمل اللائق والنمو الشامل‘، التي وضعت بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة العمل الدولية. وهي تقوم على أساس أن الحوار الاجتماعي الجيد وعلاقات العمل السليمة عنصران رئيسيان للتعامل مع طائفة واسعة من التحديات المجتمعية من خلال تكوين الثقة والتهيئة للنمو الشامل. وفي إطار عملية التعافي، سيكون من المهم في مرحلة ما أيضا اكتساب القدرة على المشاركة في النظام التجاري الدولي بشكل حر ومنصف ومستدام. وللقضاء على الفقر وتعزيز النمو المستدام والشامل والتنمية، نحتاج إلى مزيد من التجارة، وليس أقل.

وكما أشار الأمين العام في وقت سابق، نحن بحاجة إلى نهج كلي. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وقرارات إدامة السلام، توفر ذلك الإطار لنُهج طويلة الأجل لبناء المنعة المجتمعية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. هذا كل شيء. ونحن نعرف ما يجب عمله، وعلينا أن نعمله. وتمشيا مع قرارات إدامة السلام، يجب أن نبتعد عن النهج المتسلسل للنزاع، الذي غالبا ما يؤدي إلى حدوث انفصال بين الوقاية من النزاع والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وحفظ السلام وبناء السلام وسيادة القانون والتنمية. وبالطبع، فإن خطة المرأة والسلام والأمن ليست إضافة، بل يجب أن تُدمج عالميا إن أردنا للسلام المستدام أن يتحقق. ونشكر الأمين العام على تذكيرنا باستمرار بأهمية الربط بين الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وأنتهي من حيث بدأت – مع لجنة بناء السلام – هذه اللجنة قادرة على الإسهام في هذا النهج الكلي؛ وينبغي تحسين الاستفادة منها. فلجنة بناء السلام مستشار رئيسي لمجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام. ويمكن للجنة أن تطرح على الأطراف الفاعلة منظورات أوسع لبناء

السلام تمتد لتشمل السلام والترابط بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ويمكنها أيضا مساعدة النهج الإقليمية، والعمل على تعزيز الملكية الوطنية وتطوير الشراكات من أجل حلول إبداعية.

وفي دورها الحالي كمنسق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، تعمل السويد على تعميق الحوار بين الهيئتين. ولجنة بناء السلام أحرزت تقدما هاما في تقديم المشورة المحددة السياق والهدف والمشاركة في المناقشات بشأن المراحل الانتقالية والولايات. ونعتقد أن هناك تأييدا واسعا لتوطيد تلك المكاسب وترسيخ التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام. وبغية استخلاص أفضل الممارسات وزيادة تعميق الحوار بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، قدمت السويد مشروع بيان رئاسي بشأن دعم اللجنة لجهود المجلس من أجل الحفاظ على السلام. ونتطلع إلى التفاعل البناء من أعضاء المجلس بشأن هذه المبادرة.

وستواصل السويد تعاونها من أجل نجاح عمليات الانتقال وإعادة الإعمار، وبذلك ستظل ملتزمة أيضا بخطة إدامة السلام.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، وباسم حكومة كازاخستان، ينضم وفدي إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا للولايات المتحدة وشعبها بوفاة رجل دولة عظيم، هو الرئيس السابق جورج هربرت ووكر بوش. لقد كان هو من اعترف باستقلال كازاخستان بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وسنتذكره كثيرا في بلدنا.

نرحب بكم ترحيبا حارا في هذه القاعة، سيدي الرئيس، ونهنئكم على ترؤسكم وفد بلدكم في هذه الجلسة الهامة. كما نشكر الرئاسة الإيفوارية لتسليط الضوء على أهمية بناء السلام وإدامة السلام، وإتاحة الفرصة لنا للاستفادة من تجاربها، التي تتراوح من الخروج من نزاع طويل إلى شغل مقعد في مجلس الأمن. ونشارك الآخرين الثناء على هذا الإنجاز الكبير. كما نعرب عن امتناننا لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، ومعالي السيد موسى فكي محمد، على التزامهم بإحلال السلام المستدام في أفريقيا.

ويود وفدي أن يدلي بالملاحظات التالية على أساس دروس كوت ديفوار.

تتسارع النزاعات اليوم بوتيرة وحِدَّة لم يسبق لهما مثيل، وتتفاقم جراء العديد من التهديدات الجديدة الناشئة – الإرهاب والتطرف وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة وجميع أشكال الاتجار غير المشروع والهجرة وتدفقات اللاجئين وانتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ بلا هوادة والفقر العميق والمظالم المتعددة الأبعاد. ولذلك، فإن الخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج الأمين العام الجديد للسلام، العمل من أجل حفظ السلام، والإصلاحات توفر لنا أنجع السبل للمضي قدما. وينبغي لها أن تعزز الخطط الإقليمية، من قبيل خطة عام ٢٠٦٣ ومبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا، التي يجب أن تدعمها لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

ولذلك، ينبغي أن يكون بناء السلام وإدامته أولوية، من خلال اتباع نهج استراتيجي ومتماسك تجاه البلدان المعرضة للنزاع والبلدان المتضررة من النزاع، انطلاقا من الإنذارات المبكرة الأولى وليس كتدخل في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ولا بد من إيلاء اهتمام دولي للوقاية. وكما أثبتت جهود الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يجب أن نتغلب أيضا على استراتيجيات التجزؤ والتقوقع داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها. إن التركيز على إرساء الأساس للسلام الدائم في بعض المناطق الصعبة أمر بالغ الأهمية، مثل بناء الديمقراطية والأمن الوطني وسيادة القانون والحكم المحلي والإدارة العامة والهياكل الاقتصادية والمالية والخدمات الاجتماعية والمصالحة.

والوساطة والمفاوضات وتدابير بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة بهدف حل النزاعات التي طال أمدها فضلا عن النزاعات الناشئة حديثا – هي اللبنات الأساسية لهيكل بناء

السلام. ويمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال تنسيق جهود الأمين العام وممثليه ومبعوثيه الخاصين، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن البنك الدولي ومصارف التنمية الأفريقية والأوروبية. ويقدم المانحون الثنائيون ووكالات المعونة الدولية إسهاما حيويا، يدعمه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، لبناء القدرات وبناء المؤسسات، وإعادة إدماج الاقتصادات الإقليمية والوطنية.

وبالمثل، فإن الطابع المتغير للنزاعات يتطلب استراتيجية جديدة وقوية ومتعددة الأبعاد، تجمع بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية التخفيف من آثار تغير المناخ وحفظ الموارد الطبيعية الثمينة. وتدعو هذه الأهداف النهائية أيضا إلى إعادة النظر في كيفية تشكيل ولاياتنا وتنفيذها عن طريق توسيع نطاق مفهوم السلام والاستقرار من الأمن الذي يركز على الدولة إلى الأمن الموجه نحو الناس – من الأمن العسكري البحت إلى الأمن غير العسكري، الذي يشمل الغذاء والمياه والطاقة – وهي العوامل الرئيسية المحركة للسلام. وفي عملية إدامة السلام وإعادة الإعمار تلك، يجب التركيز على برامج المرأة والشباب والسلام والأمن وإيلائها أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، تؤيد كازاخستان بشدة التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام لعمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وقد اقترحت مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

واستنادا إلى تجربتنا التي دامت سنتين في المجلس – وشملت زيارة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى وحوض بحيرة تشاد وأفغانستان وكولومبيا وميانمار – وحتى كوت ديفوار كمثال، تقترح كازاخستان تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة المتعددة الأطراف لتحسين الارتباط بين التنمية والأمن مع الاستثمار في التعليم وإيجاد فرص العمل والرعاية الصحية ونهج إقليمي مجدد وتوحيد الأداء في الأمم المتحدة. وهذه الاستراتيجية ليست جديدة، ولكن يمكن لمزيج قوي من تلك العناصر أن يفرز نموذجا عالميا لمعالجة النزاعات وإدامة السلام في أجزاء أخرى من العالم.

ويمكننا أيضا توخي وضع نهج جديد لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن التنمية مع بعض الأفكار الواردة في بيان رئيس بلدي: العالم، القرن الحادي والعشرون، الذي يقترح إنشاء هياكل اقتصادية عادلة بين البلدان من أجل القضاء على النزاعات بحلول الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت كازاخستان – استنادا إلى مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب – في بناء منصة لـ ٨٠ بلدا معنية بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقضاء على هذه الآفة بصورة مشتركة بحلول عام ٢٠٤٥.

وقد اندلعت الحربان العالميتان الأولى والثانية بسبب انعدام المفاوضات والحوار، وهو أمر لا يزال قائما حتى بعد مضي ٧٣ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. ولذلك اقترح رئيس بلدي مؤخرا أن تعالج الجهات الفاعلة الرئيسية في العالم والضامنة للسلام – مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي وغيرها – خلافاتها وأن تتوصل إلى حلول سياسية مشتركة لتهديدات الأمن والسلام المستدام على الصعيد الدولي. وترى كازاخستان أن بوسع هذه المنصة أن تكون ذات تأثير كبير على بناء السلام وتحقيق السلام المستدام.

وتؤدي الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه بوصفها أكثر المنظمات عالمية وتمثيلا وموثوقية على نطاق العالم. وسوف تواصل كازاخستان دعم الأمم المتحدة على نحو مستمر بوصفها نذيرا للأمن ورائدة في مجال التنمية.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين أيضا في الإعراب عن خالص تعازينا لحكومة الولايات

المتحدة وشعبها على رحيل الرئيس السابق جورج هيربرت ووكر بوش. وسوف يُذكر بوصفه دبلوماسيا عظيما ذا حضور في هذه القاعة ورجل دولة شجاعا تجاوز بامتياز أي مقياس للقيادة الرشيدة في عصرنا.

ونشكر كوت ديفوار على تنظيم هذه المناقشة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. ونحن سعداء جدا، سيدي الرئيس، بترؤسكم لهذه الجلسة الهامة، وإنه لدليل على التزامكم الحقيقي بهذه المسألة بصفتكم زعيم بلد حقق النجاح في بناء السلام والحفاظ عليه. ويسرنا جدا أيضا أن نرى السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي معنا هنا اليوم، وأشكره على بيانه بشأن المنظور الأفريقي لهذا الموضوع، والذي نؤيده تماما. وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته وعلى الإصلاحات التي يدعو إليها.

لقد تم التشديد مرارا وتكرارا بحق على الترابط الذي لا ينفصم بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وعليه، فإننا ندعو إلى التعاون الوثيق بين أجهزة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل بناء السلام وإيجاد مجتمعات شاملة للجميع. ومن الأهمية بمكان ضمان الاتساق في السياسات والعمليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها. ويجب علينا التخلي عن جميع أشكال التجزئة المؤسسية. وعندئذ فحسب، يمكننا ضمان وضع بناء السلام والحفاظ على السلام في صميم عمل الأمم المتحدة وأنشطتها. وذلك هو ما تهدف إصلاحات الأمين العام إلى تحقيقه على وجه التحديد. وعندما تتحقق بالفعل، ونأمل أن يكون ذلك في الشهر المقبل، فإنها ستعزز قدرتنا على تقديم الدعم العملياتي بفعالية وكفاءة في الميدان. وستكون مفيدة بوجه خاص في الأوضاع الأمنية المعقدة التي تنشر فيها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وبالمثل، فإن أحد العناصر الهامة في الاستفادة من الإمكانات التي يوفرها دور لجنة بناء السلام يتمثل في انعقادها وتواصلها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وتقديم المشورة إليها. ويتعين علينا تعزيز إسهام اللجنة لضمان اتباعها نهجا متكاملا استراتيجيا ومتسقا. ومن المشجع أيضا أن نشير إلى المشورة الشاملة التي تقدمها اللجنة إلى مجلس الأمن بشأن المسائل الإقليمية والقطرية. ونرحب بإصلاحات الأمين العام في ذلك الصدد، التي تؤكد الدور الهام الذي يضطلع به مكتب دعم بناء السلام في الربط بين السلام والأمن والتنمية والجهود الإنسانية.

ويرى بلدي أنه يجب علينا تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين إذا أردنا تحقيق هدف الحفاظ على السلام. وينبغي أن يشمل ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية ومختلف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة. وينبغي تفعيل ذلك في مختلف مراحل دورة النزاع، بما في ذلك المنع وحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وحل النزاعات وبناء السلام. واستكمالا لعمل لجنة بناء السلام، فإن جهود الاتحاد الأفريقي المبذولة في بناء السلام في القارة تتسق مع تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، فضلا عن مبادرة التضامن الأفريقي. ونأمل أيضا أن يؤدي الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن دوره الهام في تعزيز ذلك التعاون لأجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا. وبالمثل، نرحب بتوقيع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويحدونا الأمل في أن يوفر ذلك إلى جانب الإطار اللازم لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن توجيها شاملا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حل النزاعات وبناء السلام.

وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز التآزر بين عمل لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي بغية التصدي لبعض التحديات الصعبة

التي ما زلنا نواجهها في مجالي السلام والأمن، سواء فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية للبعثة أو بجهود إعادة الإعمار في وقت مبكر من عملية بناء السلام أو غيرهما من المجالات الأخرى. ونرحب في ذلك الصدد بعقد الاجتماع التشاوري المشترك السنوي بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أن الوقت قد حان لإضفاء طابع مؤسسي ومنتظم على مثل هذه الاجتماعات.

وأود أن أشدد على أنه يجب أن يكون بناء السلام والحفاظ عليه من شأن الجهود الوطنية في نهاية المطاف. ويجب أن تكون هذه العملية مملوكة وطنيا وشاملة للجميع. ويتطلب الحفاظ على السلام مشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويبين نجاح العملية الانتقالية في بناء السلام في كوت ديفوار الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك. فتلك حالة مثالية تحتذى. ويجب أن يتمثل دور الأمم المتحدة والشركاء الدوليين دائما في تقديم المساعدة على بناء القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية لأجل الحفاظ على السلام. ومن شأن بناء الثقة اللازمة بين الدول الأعضاء أن يوفر الوسائل الكفيلة بتيسير تنفيذ وتفعيل هذا النهج الجديد في بناء السلام والحفاظ عليه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو أعضاء المجلس إلى التأييد الكامل لهذه المبادرة المتعلقة بعمليات السلام بقيادة أفريقية، التي نعتقد أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي عن طريق بناء السلام والحفاظ عليه. ولا يساورنا أدنى شك في أن ذلك سيكون أمرا موفقا ومرحّبا به.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد تييندريبيوغو (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشاطر الوفود الأخرى إحياء ذكرى الرئيس جورج هيربرت ووكر بوش، والإعراب عن خالص تعازينا إلى أسرته وسائر الشعب الأمريكي.

في البداية، أود بالنيابة عن رئيس بوركينا فاسو، السيد روش مارك كريستيان كابوري، أن أهنئ كوت ديفوار على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأتمنى لها كل النجاح في هذا الدور. وأود أن أثني على الرئاسة الإيفوارية على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الموضوع الهام المتمثل في التعمير بعد انتهاء النزاع، والسلام والأمن والاستقرار. ويعرب الرئيس كابوري أيضاً، من خلالي، عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، على توجيه الدعوة إليه لحضور هذه المناقشة. ويُعرب عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور بسبب جدول أعماله، ولكنه يتمنّى لكوت ديفوار كل النجاح في توجيه أعمال المجلس.

وأود أن أشيد بالصين على رئاستها للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر وعلى عقد جلستين في ١٥ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على الترتيب، بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر S/PV.8402) وتقديم إحاطة إعلامية بشأن السلام والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.8407). وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فقي محمد على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

إن نجاح خطط إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمات يمثل حافزاً هاماً للحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في البلدان المتضررة. والمثال الذي ضربته كوت ديفوار في هذا الصدد غني بالدروس المستفادة. فقد استطاعت إيجاد مخرج نهائي من الأزمة وتنفيذ سياسة لإدارة مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة. وهذا نتيجة رؤية وقيادة الرئيس الحسن واتارا والحكومة الإيفوارية التي حددت ونفذت، في مرحلة مبكرة، التدابير اللازمة لإجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وضمان تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير. ومكنت كل هذه التدابير مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، من إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والتي تبرز منفردة في تاريخ بعثات الأمم المتحدة،

التي ينتهي المطاف بمعظمها لأن تصبح ذات ولاية ومدة غير محددتي الأجل. وهذا مثال طيب للبلدان الخارجة من حالات النزاع – وبخاصة في أفريقيا – ولمجلس الأمن نفسه.

كما يعلم المجلس، فإن النزاعات والأزمات كثيراً ما تكون متعددة الأوجه. وعلى الرغم من أن بوركينا فاسو غير متورطة في نزاع مسلح مفتوح، فقد شهدت أزمة سياسية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قوّضت مؤسساتها بشدة وأضرّت إلى حد كبير بالسلم والتماسك الاجتماعي فيها. وخلال تلك الفترة، استفاد البلد من التعبئة والدعم من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما من خلال صندوق بناء السلام، الذي دعم مشاريع إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية وقدرة سكاننا على الصمود. وبعد فترة انتقالية، كان على الحكومة المنتخبة حديثاً أن تأخذ تلك الحالة بعين الاعتبار لدى تنفيذ البرنامج الرئاسي لعام ٢٠١٦ نحو خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وُضعت الخطة بما يتفق تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ومع التحول الهيكلي لاقتصادنا من خلال إصلاح مؤسساتنا وتحديث إدارتنا وتنمية رأس المال البشري،وتنشيط أكثر قطاعات اقتصادنا وسوق عملنا ازدهاراً، تهدف الخطة إلى جعل بوركينا فاسو بلداً يحقق معدلات نمو قوية ويكفل الاستدامة والقدرة على الصمود واستيعاب الجميع، مع إيجاد فرص العمل اللائق، من أجل مواصلة تلبية الاحتياجات العديدة لشعبنا. إن هدفنا النهائي هو تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، وبالتالي القضاء على الأسباب الجذرية للأزمات.

ومع ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس وكما ذكرتم، سيدي الرئيس، ما فتئت بوركينا فاسو منذ عام ٢٠١٥ تواجه تجدد الأعمال الإرهابية التي قوضت السلام والأمن في البلد وفي منطقة الساحل بصفة عامة ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها. وإدراكا منها لأن الرد العسكري وحده لا يكفي لدحر الإرهاب، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٧ خطة طوارئ لمنطقة الساحل بهدف كفالة أن تتوفر لسكان المناطق الشمالية ومنطقة الساحل – ولا سيما النساء والشباب، وهما أكثر الفئات ضعفاً وأشدها عرضة للراديكالية والتطرف – إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل والتعليم والبنى التحتية اللازمة لرفاههم. لذا، فإن خطة مواجهة الطوارئ تمثل استجابة كلية للتحديات المزدوجة الاجتماعية – الاقتصادية والأمنية التي يواجهها ذلك الجزء من البلد.

كما يجب أن يتمحور إحلال السلام المستدام، أولا وقبل كل شيء، حول الوقاية من عوامل الهشاشة الداخلية للدول. إن النزاعات مكلفة للدول وللمجتمع الدولي. ولذلك، فهناك حاجة إلى منع نشوب هذه النزاعات أو استمرارها أو تدهورها. ويتطلب ذلك الجمع بين الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيون، بمشاركة كاملة من المرأة، وهو أمر لا غنى عنه.

وهذا هو المنتدى المناسب للثناء على التقرير الهام للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام، وعلى جميع المقترحات الواردة في التقرير (S/2018/43). ويُبرز التقرير بصفة خاصة الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات ويرحّب بمبادرات بناء السلام الأفريقية، مثل سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن الأفريقي.

وعودةً إلى الحفاظ على السلام على الصعيد الوطني، وإذ ندرك إدراكاً تاماً أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول نفسها، تجري حكومة بوركينا فاسو حوارا مستمرا وشاملا للجميع مع شركائها الاجتماعيين من أجل تهيئة مناخ اجتماعي سلمي. ويتمثل جزء من تلك السياسة في إنشاء المجلس الأعلى

للحوار الاجتماعي والمجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية، فضلاً عن تصميم حكومتنا على ازدهار الحقيقة وسيادة العدالة وتحقيق المصالحة في جو من الهدوء.

وأشير إلى أن بوركينا فاسو، شأنها شأن غيرها من بلدان منطقة الساحل، تواجه التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام في مواجهة الهجمات الإرهابية التي أصبح استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة الطريقة الجديدة لتنفيذها. ولذلك، فمن الطبيعي أن تضطلع بلداننا بدور نشط في المبادرات الرامية إلى إحلال الأمن في منطقة الساحل، ولا سيما من خلال إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونجاح القوة المشتركة أمر لا بد منه وهي مصدر أمل للسكان المتضررين. ولذلك، نودّ أن نؤكّد مجدّداً على ضرورة وضعها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه أيضاً فرصة لوفد بلدي كي يكرر نداءه إلى الأمم المتحدة وجميع الشركاء لضمان التمويل اللازم ليس للقوة المشتركة حسب، بل أيضاً لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية، الذي أنشأته تلك المنظمة والذي سيعقد أول مؤتمر له للتنسيق بين الجهات المانحة والشريكة غداً، ٦ كانون الأول/ديسمبر، في نواكشوط.

تكشف تحديات بناء السلام وحفظ السلام عن الصلات الوثيقة بين السلام والأمن والاستقرار والتنمية. ولذلك، فمن الضروري أن نعتمد نهجاً شاملاً إزاء المسألة إذا أردنا تنفيذ استجابات مناسبة ومستدامة. وكما كان الحال في كوت ديفوار، فالإرادة السياسية الحقيقية والعزم والرؤية والقيادة، وخاصة الإمساك وطنياً بزمام عملية حل الأزمات، فضلاً عن الدعم المحدد بوضوح من جانب الشركاء في المجتمع الدولي ككل، هي بلا شك مفتاح النجاح وستحول دون وقوع البلدان الخارجة من النزاعات مجدداً في أزمات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرجو من ممثل بوركينا فاسو أن يُعرب عن امتناني للرئيس روش مارك كريستيان كابوري على إيفاده ممثلا له.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد رواندا أن يشارك الوفود الأخرى في تقديم تعازيه القلبية وتعازي حكومتنا إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها بوفاة الرئيس جورج هيربيرت ووكر بوش. لقد مدحه الكثير من الوفود بتمجيد ذكراه وصفاته المثالية، ونحن نؤيد ملاحظاتهم.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه لشرف وامتياز أن أنقل تهاني فخامة السيد بول كاغامي، رئيس رواندا ورئيس الاتحاد الأفريقي، إلى كوت ديفوار ولكم، الرئيس واتارا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أشكركم على ترؤس المناقشة الجارية اليوم. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تؤيد بولندا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به السيد فقي محمد.

وكما قال كثيرون اليوم، فإن موضوع مناقشة اليوم بالغة الأهمية بالنسبة لقارتنا. إن بلدكم، سيدي الرئيس، لمثال على نهوض أمة بنجاح من براثن النزاع. إن أفريقيا ورواندا فخورتان بما أنجزته كوت ديفوار في غضون فترة وجيزة. إن موضوع هذه المناقشة – ”التعمير بعد انتهاء النزاع، والسلام والأمن والاستقرار“ – لا يعكس حقيقة ما يجري في بلدكم فحسب، ولكن أيضا في العديد من البلدان الأفريقية. ولذلك من الجدير الاستفادة من الدروس المستقاة من خبرتكم الشخصية.

وعلى الرغم من أن سجل مكاسب السلام والأمن في أفريقيا لم يصل إلى المستوى الذي نرغب به نحن الأفارقة، فإن هناك تطورات إيجابية رئيسية تبشر بمستقبل مشرق للقارة. وأود أن أتطرق إلى بضع مسائل قارية قبل الإدلاء ببعض الملاحظات استنادا إلى تجربة رواندا.

إن العواقب الإنسانية المترتبة عن النزاع مهولة. وهي تفوق بكثير أي استثمار مُتَصور لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتشمل هذه العواقب الخسائر في الأرواح والممتلكات والهياكل الأساسية؛ وانهيار مؤسسات الدولة؛ وانعدام الأمن؛ وفي كثير من الأحيان، التمزق التام للنسيج الاجتماعي. هذا ما نتناوله عندما ننظر إلى ما هو مطلوب لضمان ألا تنحدر البلدان الخارجة من النزاع إليه مرة أخرى. وقد لاحظنا أن الدول التي نجحت في جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع تشترك في أربع ركائز.

تتمثل الركيزة الأولى في القيادة – القيادة المستعدة لاتخاذ قرارات صعبة لمساعدة الناس على العيش والعمل معا مرة أخرى، جنبا إلى جنب، كما ذكر أحد الوفود الأخرى. فالقيادة أمر أساسي للتأكد من أن تؤتي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع أكلها. ويجب أن تكون قادرة على إقناع الناس بأنه حتى لو تمكنوا من الانتقام، فإن هذه هي أسوأ فكرة على الإطلاق لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع.

أما الركيزة الثانية فهي الملكية لزمام الأمور. إن عمليات إعادة الإعمار بعد النزاع لا يمكن أن تستمر إلا إذا كان زمامها وقيادتها في يد الشعب والمجتمعات المحلية والحكومات التي تعبر بشكل محدد وملموس عن إرادة حقيقية لإعادة البناء والجمع بين الناس.

وتتمثل الركيزة الثالثة في المؤسسات. ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على الدور المحوري لتعزيز مؤسسات الدولة من أجل جعلها شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

وتتمثل الركيزة الرابعة في الشراكات، على نحو ما أكد عليه العديد من المتكلمين. ويكون دعم المجتمع الدولي ضروريا في المرحلة الهشة بعد سنوات قليلة من انتهاء النزاع المسلح أكثر من أي وقت مضى. غير أن هذا الدعم ينبغي أن يسترشد بالجهود الوطنية ودعم الأولويات الوطنية.

وأود الآن أن أشاطركم بعض الملاحظات بشأن تجربة رواندا في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية، التي نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة لدول أخرى. في أوائل مرحلة إعادة الإعمار، ركزنا جهودنا على ثلاث ركائز. كانت الأولى – الأمن والسلام والاستقرار – هي أساس أي جهود ممكنة لإعادة الإعمار. وتمثلت الركيزة الثانية في بناء مؤسساتنا التي تم تدميرها تماما. وكانت الركيزة الثالثة هي ضمان أن يشعر الناس بمكاسب التنمية ويتمتعون بها في وقت قريب.

إن الهدف النهائي من أي إصلاح بعد انتهاء النزاع يتمثل في تهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي والتنمية البشرية، مع معالجة عوامل الخطر الرئيسية للعودة إلى النزاع. ويجب أن تكون كفالة شمول العمليات للجميع من الشواغل الرئيسية. وفي وقت مبكر للغاية بعد ذلك، كفلنا إدماج النساء والشباب إدماجا كاملا في عملية إعادة الإعمار.

ويتمثل المحور الأساسي لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في ضمان استعادة الأمن لجميع المواطنين والاستقرار في البلد. وفي السنوات الأولى، تمكنا من تسريح أكثر من ١٠٠٠٠ من المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتنا المحلية. هؤلاء المحاربون السابقون تورطوا في نزاعات مدمرة حقا، مثل أعمال القتل. ولم تكن إعادة إشراكهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتنا المحلية مهمة سهلة، حيث إن ذلك يتطلب أيضا أن تكفل الحكومة أمن المجتمعات المحلية. غير أن هذه هي أنواع القرارات التي أشرت إليها عند الحديث عن القيادة التي تتحلى بما يكفي من الشجاعة لاتخاذ بعض القرارات والخيارات الصعبة للغاية. لقد أظهرتم، سيدي الرئيس، أنكم على استعداد لاتخاذ تلك الخيارات والقرارات الصعبة.

وكانت ثاني أولويات رواندا في التعمير بعد انتهاء النزاع تتمثل في إعادة بناء مؤسساتنا بطريقة تمكنها من تقديم الخدمات لجميع المواطنين. ولتحقيق ذلك، كان يجب ترسيخ سيادة

القانون، وأن تنجح مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وكنا بحاجة إلى التأكد من حصول جميع الأشخاص على الخدمات بصورة متساوية.

ويجب أن تكون عملية إعادة الإعمار شاملة إذا أريد لها أن تؤتي أكلها. ونحن نعلم أن إشراك المرأة في عمليات السلام يضيف قيمة إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ومن المهم أيضا إشراك المرأة وكفالة مشاركتها منذ البداية في جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وأخيرا، يجب أن يتمتع الشعب بالمكاسب الإنمائية للأمن والاستقرار، والتي يجب أن تحدث تغييرات في مستويات معيشة الناس إذا أريد منهم أن يدعموا حقا الجهود التي تبذلها الحكومة. ومن هذا المنطلق، فإن دعم البلدان الخارجة من حالات نزاع من خلال الاستثمار في جهودها الإنمائية هو في حقيقة الأمر استثمار في الحفاظ على السلم والأمن، ليس في تلك البلدان فحسب، ولكن في المناطق التي ينتمون إليها أيضا. فمن خلال الاستثمار الذي تم في رواندا، تمكنا من انتشال ملايين الناس من براثن الفقر. وفي غضون فترة قصيرة للغاية، تمكنا من مضاعفة متوسط العمر المتوقع للبلد.

لذلك يجب أن تكون تلك الاستثمارات ملموسة ومحددة للغاية.

جميع العناصر التي أشرت إليها بإيجاز تكميلية وليست متسلسلة. يجب أن تنفذ كافة ولا يمكن للبلدان أن تنفذها لوحدها. وفي حين أنها تتطلب بالطبع قيادة البلدان وتوليها لزمامها، فإنها تتطلب أيضا الدعم، بما في ذلك دعم هذه المؤسسة. وتبين تجربة رواندا أنه عندما نستثمر في البشر والمؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة والتنمية المستدامة، يمكن أن يصبح السلام والأمن والاستقرار حقيقة لا رجعة فيها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرجو من ممثلة رواندا نقل امتناننا للرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا، رئيس الاتحاد الأفريقي، لاستجابته لدعوتنا بتعيينها لتمثيل بلدها رواندا.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لشعب الولايات المتحدة في وفاة الرئيس جورج هوربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أعرب عن تقديري لكوت ديفوار ولفخامة رئيسها الحسن واتارا على عقد ورئاسة هذه المناقشة الهامة جدا. ويشرفني منحي الفرصة للتكلم هنا اليوم. ونرى أن هذه المناقشة ستساعد على المحافظة على الزخم لبناء السلام والحفاظ على السلام، وهي من بين أهم المسائل لليابان.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين الذين سبقوني على تقاسم تجارب بلدانهم، وهو ما أعتقد أنه قد أثرى المناقشة اليوم بشكل كبير.

تعتقد اليابان أن السلام ليس شيئًا مؤقتًا مثل وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام، وإنما ينطوي على الحفاظ المستمر على الأمن والاستقرار بعد فترة طويلة من توقيع الاتفاق. في هذا الشهر قبل عام، عقدت اليابان خلال رئاستها للمجلس مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.8144) ركزت على استمرارية السلام. وألقى المتكلمون المشاركون في المناقشة الضوء على أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل من خلال اعتماد منظور استمرارية السلام وكذلك العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ومن أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في البلدان الخارجة من النزاع، من الضروري بناء قدرة الدولة والمؤسسات

وتعزيز الثقة بين الدولة وشعبها. لقد أصبح بناء السلام والحفاظ عليه مجالا يحظى باهتمام كبير في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما داخل المجلس ولجنة بناء السلام.

وكما ذكر وزير خارجية اليابان في عام ٢٠١٦ عندما ترأس المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن (انظر S/PV.7750) بشأن بناء السلام في أفريقيا، لدى اليابان ثلاثة مبادئ بشأن بناء السلام في أفريقيا.

أولا، هناك تركيز واضح على السكان والعمل الميداني. ويقترن ذلك الاعتقاد بمفهوم الأمن البشري، الذي يهدف بالشراكة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى حماية وتمكين الأفراد الضعفاء بهدف تحقيق الوقاية.

ثانيا، لا بد من تحسين مستويات المعيشة من خلال التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. ومن الأهمية بمكان ضمان تمكن جميع الأشخاص من الاستفادة من ثمار السلام.

والمبدأ الثالث هو التسامح إزاء التنوع. وإذ تشدد اليابان على القيم العالمية، فهي تحترم أيضا أهمية التنوع العرقي والملكية المحلية.

وتتسق هذه المبادئ مع الفلسفة الأساسية لعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا: وهي الملكية والشراكة. وفي الفترة التي تسبق مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيعقد في اليابان في آب/أغسطس القادم، استضفنا مجموعة من الشخصيات البارزة دعونا فيها خمسة رؤساء سابقين للبلدان الأفريقية للمشاركة وناقشنا التحديات والإجراءات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ونعتقد أن كوت ديفوار خير مثال على نموذج بناء السلام والحفاظ على السلام. ومن دواعي السرور أن اليابان تنفذ حاليا مشروعا لتعزيز المصالحة والثقة بين تلك الدولة وشعبها عن طريق تطوير البنية التحتية ونشر الخبراء.

ولئن كنا قد اتخذنا خطوات عديدة لتعزيز بناء السلام والحفاظ على السلام، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فكيف يمكننا الاستفادة على أفضل وجه من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والروابط الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ بناء السلام والحفاظ على السلام؟ وكيف يمكن الاستفادة من الجهود التي نبذلها بطريقة فعالة لإحداث أثرفي الميدان؟ وبالرغم من عدم وجود أي حل سحري يمكنه حل جميع المشكلات في وقت واحد، فإن مناقشة اليوم تتيح فرصة لإجراء مناقشة أعمق بشأن كيفية المضي قدما بالعمل. لذلك أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. واليابان من جانبها ستواصل دعمها الذي يشمل مساهمات من الموارد المالية والبشرية على السواء من أجل تعزيز بناء السلام والحفاظ عليه في العالم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في التأكيد مجددا، بالنيابة عن شعب السنغال، عن خالص تعازينا لوفد الولايات المتحدة في وفاة رجل الدولة العظيم والشخصية البارزة في عصرنا، الرئيس الراحل جورج هوربرت ووكر بوش.

أود، سيدي الرئيس، أن أنقل إليكم تحيات صديقكم وشقيقكم، فخامة السيد ماكي سال، رئيس السنغال، الذي لم يتمكن لأسباب شرحها لكم شخصيا خلال فترة إقامتكم مؤخرا في داكار من المشاركة في هذه المناقشة الهامة. كما طلب إلي أن أقدم لكم مرة أخرى تهانيه الحارة على تولي كوت ديفوار رئاسة مجلس الأمن وعلى اختياركم لهذا الموضوع الهام لمناقشة اليوم، ”إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع والسلام والأمن والاستقرار.“

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على التزامه القوي وإصلاحاته الحصيفة ومبادراته الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في العالم.

وأشيد الإشادة ذاتها بسعادة السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على قيادته في المشاركة الفعالة لتلك المنظمة في الحالات الأفريقية، سواء كانت ساحات للنزاع أو ساحات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وأود أيضا أن أرحب بحضور رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيد جون - كلود برو، ونشيد بالأعمال المهمة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية.

لا يمكنني التفكير في بلد قد يكون أكثر ملاءمة لقيادة مناقشة اليوم من كوت ديفوار. وبالفعل تمكن ذلك البلد الجميل - الذي تم إبعاده مؤقتا عن مساره بأزمة كادت أن تعصف بأسسه السياسية والمؤسسية المتينة - من مقاومتها والتغلب عليها. وقد استعاد اليوم مكانته الملائمة في مجتمع الأمم بأكثر الطرق الرائعة الممكنة. وترتبط السنغال بكوت ديفوار بعلاقات وثيقة عبر التاريخ ميزها مصيرنا المشترك الوطيد. نحن فخورون بمشاركتنا في عملية تطبيع الحالة في كوت ديفوار، داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعند اندلاع الأزمة في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى نهاية ولايتها.

وتكشف الدروس المستفادة من إعادة التعمير في مرحلة ما بعد النزاع، لا سيما في أفريقيا أن البلدان المعنية هشة سياسيا بوجه عام، ومؤسساتها ضعيفة كثيرا واقتصاداتها ضعيفة، ويواجه شبابها البطالة وغالبا ما تحتاج هياكلها إلى إعادة بنائها.

والتحديات التي تواجهها عمليات بناء السلام هائلة. كما أن احتياجاتها من حيث المساعدة هائلة، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز النظم الصحية والتعليمية، وإنعاش النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

وفي معظم الحالات، فإن هذه البلدان التي تحتاج إلى إعادة بناء كل شيء عقب ويلات الحرب التي تهز أسس بناء هذه الدول، بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح وتدمير المباني والهياكل الأساسية. ونتيجة لذلك، تظل مسألة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع واسعة النطاق وبالغة التعقيد. ولذلك يتطلب الاضطلاع بإعادة البناء بصورة ملائمة اتباعَ نهج يتسم بالشمول، كما قال الأمين العام في وقت سابق، وكذلك التنسيق، ويجب أن يراعي العديد من التحديات الأمنية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية والمالية، من بين أمور أخرى. وترتبط كل هذه العوامل، بطبيعة الحال، ارتباطا لا ينفصم.

وإلى جانب المصالحة الوطنية، فإن استقرار الحالة الأمنية في بلد يمر بمرحلة ما بعد النزاع هو بالتأكيد شرط أساسي للفترة المتبقية من عملية إعادة الإعمار. ومثال الجارة العزيزة، مالي، التي نتشاطر معها مصيرا مشتركا، يكشف بوضوح الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه المشاكل الأمنية على جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع. يجب أن يبقى تحقيق استقرار الحالة الأمنية أحد الأولويات في الإجراءات المتخذة في هذا السياق. ولهذا السبب، بالإضافة إلى أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يجب علينا أيضا مكافحة تداول الأسلحة وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن لتصبح قوات جمهورية قادرة على ضمان النظام والأمن في تلك البلدان.

ولئن كانت إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع تتطلب قدرا كبيرا من الموارد على مدى فترات طويلة من الزمن، فإن تمويل أنشطة بناء السلام لا يزال محدودا وغير منتظم وغير قابل للتنبؤ به. وإذا أريد للسلام أن يكون مستداما، فيجب أن تسير استعادة الأمن جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. إن عدم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ البرامج الوطنية لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولحسن الحظ فإن عملية وضع هذه البرامج تراعي بشكل متزايد مبدأ الملكية الوطنية وإشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنيين.

لذلك من الضروري التشديد على أهمية مواصلة وتعزيز الدعم المقدم للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى السلام كي

يتسنى لها مواصلة الاستفادة من اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما من حيث التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وهذا يعني أنه يجب الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الجهات المانحة، التي غالبا ما يكون تحققها بطيئا.

ويذكرنا مثال نجاح عملية الانتقال في كوت ديفوار بأن نجاح هذه المرحلة الحرجة من بناء السلام تمثل عنصرا أساسيا في منع الانتكاس إلى النزاع، وضمانا للعودة إلى الاستقرار الدائم. إن الانتقال إلى السلام المستدام هو أصعب مهمة وتتطلب التخطيط المبكر، الذي يجب أن يراعي الشروط والأهداف التي يتعين تحقيقها لتتمكن أي عملية من عمليات حفظ السلام من النجاح. وفي هذا الصدد، من الضروري منذ البداية ضمان أن يكون بوسع بعثات حفظ السلام أن تهيئ الظروف اللازمة لعملية انتقال سلسلة، بما في ذلك تخفيض قوام البعثة وانسحابها دون المساس بالجهود لبلوغ الأهداف الطويلة الأجل للسلام والاستقرار.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي وضع أنشطة بناء السلام منذ المراحل الأولى للبعثة، وتوجيه الجهود المبذولة من أجل تعزيز القدرات الوطنية، والحوكمة وسيادة القانون، مع معالجة المشاكل الهيكلية والاجتماعية – الاقتصادية العميقة التي تواجهها هذه البلدان في كثير من الأحيان، وتعزيز الحفاظ على حوار سياسي فعال والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة. وقبل كل شيء، من المهم العمل على تهيئة الظروف المؤاتية لنقل المهام إلى البلدان المعنية وقت انسحاب عملية السلام. ومن المسلم به أن هذا المسعى صعب جدا، ولكن يمكن تحقيقه، كما يتضح من نجاح تجربة بلدكم، سيدي الرئيس، وكذلك سيراليون وليبريا، من بين بلدان أخرى.

وأبرز مختلف المتكلمين اليوم الجهود المبذولة على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل مساعدة البلدان المتضررة من النزاعات كي تجد طريقها للعودة إلى الاستقرار المستدام. بيد أن هذه الجهود كثيرا ما يضطلع به جهات فاعلة مختلفة لا تكون تدخلات ها دائما منسقة أو في وئام، الأمر الذي يحد من الأثر على أرض الواقع. وهنا تكمن ميزة مفهوم الحفاظ على السلام، وهو البعد الشامل الذي يدعو إلى بناء أوجه التآزر – وخاصة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة – من أجل وضع استراتيجيات ونهج متسقة وشاملة لتعزيز السلام الدائم.

وفي هذا السياق، يجب تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية بغية تحقيق أقصى قدر من الطاقات الكامنة للحفاظ على السلام. وهذا يعني، في جملة أمور، زيادة التفاعل بين لجنة بناء السلام والهيئات ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق تنسيق أفضل وترشيد الجهود على أرض الواقع، ومن ثم تعزيز التكامل والقضاء على الازدواجية في العمل. يتطلب ذلك أيضا تقييمات مشتركة لطابع التحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا، وتزداد تعقيدا.

وأخيرا، يجب أن يكون هناك حوار مستمر من أجل أن يكون تنسيق الدعم المقدم للبلدان المدرجة في جدول أعمال بناء السلام على أفضل وجه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرجو من ممثل السنغال أن يشكر الرئيس ماكي سال على حسن الضيافة، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي والبلدان التي دعوناها لإيفاد ممثليها، فضلا عن الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن التي تكلمت اليوم. كما أود أن أعرب عن الشكر الخاص لأخوي السيد موسى فقيه محمد، والسيد جان – كلود برو على حضورهما معنا هنا اليوم.

لقد كانت هذه المناقشة غنية ومُثرية جدا. لقد تعلمت الكثير من خلال الاستماع إلى المتكلمين اليوم. أود أن أشير أيضا إلى أن التعمير والمصالحة هما جهدان طويلا الأجل. وعلينا الشروع في العمل. ولا يمكننا أن نوهم أنفسنا بأننا قد كسبنا المعركة بالفعل. فالانتكاس يمثل احتمالا واقعيا جدا ويجب أن نظل يقظين جدا. وستستفيد حكومة كوت ديفوار وشعبها كثيرا من البيانات الهامة والتعليقات والملاحظات التي أدلي بها اليوم. إن القرارات التي ستتمخض عن رئاستنا فيما يتعلق بحفظ السلام ستكون مفيدة للجميع، ولا سيما للقارة الأفريقية. وسنسعى إلى توفير الحلول المناسبة.

وأود أن أسلط الضوء على أن هذه اللحظة كانت مميزة لي ولشعب كوت ديفوار. ونحن فخورون للغاية لأنه أتيحت لنا هذه الفرصة، وأنا أشكر المجلس شخصيا وباسم وفد بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.